تبيين الحُكْم وإصلاح اللحن
في قراءة فاتحة الكتاب

د. علي بن عبدالله بن سعيد آل غرمان الشهري
قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب
جامعة الملك فيصل - الهفوف

تبيين الحُكْم وإصلاح اللحن في قراءة فاتحة الكتاب

د. علي بن عبدالله بن سعيد آل غرمان الشهري
قسم الدراسات الإسلامية – كلية الآداب
جامعة الملك فيصل – الهفوف

ملخص البحث:

على سلامة أداء الفاتحة تتوقف صحة الصلاة، ولئن كان للإنسان المقصِّر فيها عند الضرورة فُسْحة من أمره حتى يتعلّم ويُتقن تلاوتها فإن الذي لا يُعذر بحال هو من تصدّر للإمامة، لكبير ما تحمّل عن المصلين من الأمانة. وذلك أمر لا ريب فيه.

هذا البحث يتعرّض لهذه القضية ببيان أهميتها، وإيقاظ الحسّ إليها، ووضع التّصوّر الممكن لتداركها إذا حدثت، وذلك من محورين:

الأول: مبحث يشتمل على بعض الأصول المقررة في بيان منزلة الفاتحة ومشروعيتها.

الثاني: مبحث يتضمّن تحقيق معنى اللحن، وذكر أسبابه، وقواعد إصلاحه، وأهم الأحكام المترتبة على ذلك.

يسبق ذلك مقدمة فيها ترجمة للموضوع، ويعقبه خاتمة فيها جملة من نتائجه.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

ما زلت منذ زمن أسمع لحوناً على أطراف الألسنة من بعض القراء والأئمة في قراءة فاتحة الكتاب، فكنت أعدّها لحون الساعة زلّ بها اللسان، أو ضُعف التمكين عليه عند النطق، أو سها صاحبها، أو ذهل عنها، فما يلبث أن يتداركها ويصلحها في أقرب قراءاته، حتى علمت مع الرصد والتّتبّع أنها ثابتة وليست عارضة، وأنها قديمة وليس طارئة. وكنت إذا سمعت مثل تلك الأخطاء ومن واقع ما يقتضيه الشرع أحاول أن أنبّه أهلها إليها، وأدلهم عليها بجميل النصح وحسن الاحتيال.

ولم نك مع هذا التّرفّق نعدم النفور من بعضهم والضجر، لأن من طبيعة الإنسان أن يدرأ عن نفسه معرّة الخطأ فيما لا يُعذر المرء بجهله في العادة. بل كنا حين نحسّ منهم ذلك نسعى إلى غايتنا تلك من طريق آخر ؛ بأن ندسّ إليهم بعض من نظنّ أنه من خُلصائهم، ليبصّرونهم بأخطائهم ؛ فهم بلا ريب أرضى لديهم، وقولهم أحرى قبولاً. إذ ليس في مقدورك أن تسمع اللحن الذي يفسد القراءة وربما أبطل الصلاة ثم تتجرعه وتُغض عليه دون أن تجتهد في الأخذ بأي وسيلة لتداركه وإصلاحه.

وأمام هذا الواقع الذي لم يعد حدوثه عرضياً وطارئاً وإنما باتت شواهده وأفراده منسجمة تحت طرائق محددة ومتعددة، وأضحت نتائج إهماله من الكثرة متماثلة ومتشابهة، فإنه يلزم أن يقابل بخطة إصلاح محكمة تنتظم كل فرد من أفراده الذي حدث منها والذي يمكن أن يحدث ؛ لتكون كقاعدة يُحتكم إليها عند وقوع الخلل، أو الشك في كونه كذلك.

من هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي يتعلق بأعظم سورة في القرآن الكريم، والتي تتوقف صحة الصلاة من عدمها عليها. فقد أحصيت ما عرفته وسمعته على أفواه الأئمة والقراء من اللحون في هذه السورة الكريمة ثم رددت طرائق إصلاحها إلى أصولها من قواعد التجويد، وما قرّره علماء الفنّ ؛ لأنها ميزان الأداء الصحيح، ولأن معرفة القاعدة الواحدة، ومراعاة تطبيقها تحول دون عدد كبير من اللحون في القراءة. على أن من الطبيعي في مثل هذه البحوث التي تعالج أمراً بالغ القدر كهذا أن تُصدَّر قبل الشروع فيه ببيان شيء من الأصول المقررة في بابه، والتي تعين على احترامه، وتبعث المهابة من

التفريط في شأنه، وليكتمل طرفا البيان الذي يتحقق به المقصود، وهذا ما بُني عليه هذا الموضوع الذي سميته:

تبيين الحكْم وإصلاح اللحن في قراءة فاتحة الكتاب.

وقد تكوّن من مبحثين رئيسيين، يحوي كل منهما عدداً من القضايا التي دعت إليها حاجة البحث.

المبحث الأول: أحكام تتعلق بفاتحة الكتاب.

وفيه بيان عن: أسمائها، وعدد آياتها، وعدد كلماتها، ونزولها، وفضلها، وحكم قراءتها في الصلاة، وكيفية قراءة الفاتحة، وعن البسملة في أولها.

المبحث الثاني: إصلاح اللحن في قراءة فاتحة الكتاب.

وقد جاء الكلام فيه مرتّباً على هذا النحو: المراد باللحن، أقسام اللحن، أسباب اللحن في قراءة القرآن الكريم، صور من اللحون المسموعة في قراءة سورة الفاتحة وكيفية إصلاحها، طرائق اللحن، الأحكام المترتبة على اللحن في القراءة، حكم صلاة من لا يحسن قراءة الفاتحة، حكم الصلاة خلف من لا يحسن قراءة الفاتحة.

ثم أتبعت كل ذلك بخاتمة أشرت فيها إلى جملة من النتائج.

لقد حاولت في هذا البحث أن أجمع بين الوفاء بالحاجة الذي يتحقق به النفع وينتفى معه الخلل، وبين القصد والإيجاز الذي يدفع السآمة ويُتّقى به الزلل. على أن الكمال ليس لمخلوق إليه سبيل، والله مطّلع على النيات.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

المبحث الأول: أحكام تتعلق بفاتحة الكتاب

رغم ما تحتلّه هذه السورة العظيمة من مكانة، وتحويه من فضل، وتشكّله من خطر فإن كثيراً من الناس يمرّون عليها في اليوم والليلة لا يُلقى أحدهم لها بالاً، ولا يتأملها بخاطره، إلا ما فرضته العبادة واقتضته العادة من تكراره إياها في الصلوات. دون أن يظفر بحكمتها أو ينعم ببركتها ؛ لأنها أضحت في عرفه رسوماً تتلى وفواصل تثنى... وما ذاك إلا لأنه جهل قدرها فحُرم أثرها. وللتمتع بلذة الفاتحة وإدراك أهميتها باب من المعرفة وحظ من التفسير. فأما تفسيرها: فأمره متيسّر ومطلبه قريب. وفي تنوّع التفاسير ما يفي بالحاجة. وأما ماعدا ذلك من معرفة أحوالها ومتعلقاتها: فإني واضع بين يدي المطلع منها رسوماً شاخصة من الأحكام المتعلقة بالفاتحة على قدر من الإيجاز كفيلة بأن تغنيه وتفتح له إن شاء باب المزيد. هذه الرسوم الشواهد قد حرص المفسرون على تقدمتها بين يدي تأويلهم لهذه السورة للدلالة على أهميتها، وللزيادة في معرفتها، ولتفرّدها على قلة آياتها بمثل ذلك عن غيرها من سور القرآن الكريم. ومن ذلك :

أسماؤها[1] : ذكر أهل العلم للفاتحة أسماءً كثيرة أغلبها أقرب إلى الصفات، قال السيوطي: « وقفت لها على نيف وعشرين اسماً، وذلك يدل على شرفها، فإن كثرة الأسماء دالة على شرف المسمّى ـ وقد أحصاها حتى بلغ بها خمسة وعشرين اسماً ثم قال ـ فهذا ما وقفت عليه من أسمائها، ولم تجتمع في كتاب قبل هذا. »[2] . ومن أثبت هذه الأسماء وأوثقها:

١. فاتحة الكتاب: لأنه افتُتح بها خطاً، وقد افتتح الصحابة رضوان الله عليهم بها كتابة المصحف الإمام، وتُفتتح بها قراءته لفظاً، وتُفتتح بها القراءة في الصلوات. ويؤيد ذلك قوله ﷺ: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)[3] .

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١١/١)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/١)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (٢٠/١)، والبخاري في التفسير (٤/١٧)، والمجموع شرح المهذب للنووي (٢٠٠/٣)، والتحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور (١٣١/١) .

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١٦٧/١-١٧١) . وانظر بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي (١٢٨/١).

(٣) رواه البخاري في صفة الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها (٢٦٣/١) رقم : (٧٢٣)، ورواه مسلم في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... (٢٩٥/١) رقم :

٢. ويقال لها: أم الكتاب: على خلاف في ذلك فجوزه الجمهور، وكرهه الحسن[١] وابن سيرين[٢] لأن ذلك يعني: اللوح المحفوظ إشارة إلى قوله سبحانه: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (الزخرف: ٤).. وقيل: يعني الآيات المحكمات إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (آل عمران: ٧). واستدل المجوّزون بما رواه أبو هريرة[٣] ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (الحمد لله أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني)[٤].

٣. وتسمى أم القرآن، واختلف فيه وجوّزه الجمهور: لقوله ﷺ: (أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم)[٥] وقوله ﷺ: (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج....)[٦]. قيل وسميت أم الكتاب: لأن أم الشيء ابتداؤه

---

(٣٩٤)، والترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب (٢/٢٥) رقم : (٢٤٧)، وابن ماجه في إقامة الصلاة باب القراءة خلف الإمام (١/٢٧٣) رقم : (٨٣٧).

(١) هو : أبو سعيد الحسن بن يسار البصري مولى زيد بن ثابت ﷺ إمام أهل البصرة المجمع على جلالته في كل فن، وهو من سادات التابعين وفضلائهم، من أشهر كتبه « تفسير القرآن» توفى سنة (١١٠هـ). وفيات الأعيان لابن خلكان (٢/٦٩) رقم : (١٥٦)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١/٧١) رقم : (٦٦). طبقات المفسرين للداودي (١/١٤٧) رقم : (١٤٤).

(٢) هو : محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء أبو بكر مولى أنس بن مالك ﷺ : تابعي كبير كانت له الإمامة في علوم الدين اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا وكان بزّازاً أريد على القضاء فأبى توفى بالبصرة سنة (١١٠هـ)، وفيات الأعيان (١٨١/٤) رقم : (٥٦٥)، تذكرة الحفاظ (١/٧٧) رقم : (٧٤)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (١/١٣٨).

(٣) هو : عبدالرحمن بن صخر الدوسي ـ وفي اسمه خلاف ـ نشأ يتيماً وأسلم سنة (٧هـ) كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له لطول ملازمته لرسول الله ﷺ. أكثر إقامته بالمدينة مات ودفن بها ﷺ سنة (٥٩هـ). الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٧٨٦) رقم : (٣٢٠٨)، أسد الغابة لابن الأثير (٦/٣١٨) رقم : (٦٣١٩). الإصابة لابن حجر (٧/٤٢٥) رقم : (١٠٦٧٤).

(٤) رواه الترمذي في كتاب التفسير باب من سورة الحجر (٥/٢٩٧) رقم : (٣١٢٤) وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح.

(٥) رواه البخاري في كتاب التفسير باب تفسير سورة الحجر (٤/١٧٣٨) رقم : (٤٤٢٧). وانظر شرح ابن حجر للحديث في فتح الباري (٤/٢٧١-٢٧٢).

(٦) الخداج : هو النقصان يقال خدجت الناقة : إذا ألقت ولدها قبل أوانه وإن كان تامّ الخلق، وأخدجته : إذا ولدته ناقص الخلق وإن كان لتمام الحمل. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/١٢). والحديث رواه

وأصله ومنه سميت مكة أم القرى لأن الأرض دُحيت من تحتها. وقيل: سميت أم القرآن لاشتمالها على المعاني التي في القرآن من الثناء على الله تعالى، والتعبد بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، وعلى ما فيها من ذكر الذات والصفات والفعل، واشتمالها على ذكر المبدأ والمعاد والمعاش وقيل غير ذلك[1]. ورُوى لها من الأسماء غير ذلك والله أعلم.

عدد آياتها: قال القرطبي[2]: « أجمعت الأمة على أن فاتحة الكتاب سبع آيات » وقد أنكر على من خالف ذلك ورمى قوله بالشذوذ[3]، وأول آياتها البسملة عند من عدّها آية منها وهو قول جمهور قراء الكوفة، وأهل مكة، وقول جماعة من الصحابة والتابعين، وخلق من الخَلَف[4]. ومن لم يعدّها أية عدّ قوله تعالى: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ آية فتكون هي الآية السادسة. وهذا قول أهل المدينة، وأهل البصرة، وأهل الشام وغيرهم[5].

عدد كلماتها: خمس وعشرون إذا لم تُحسب البسملة منها. واختلف في عدد

مسلم في كتاب الصلاة باب قراءة الفاتحة في كل ركعة (٢٩٦/١) رقم : (٣٩٥)، وأبو داود في كتاب الصلاة باب القراءة في الفجر (٥١٢/١) رقم : (٨٢١). والترمذي في كتاب التفسير باب من سورة فاتحة الكتاب (٢٠٢/٥) رقم : (٢٩٥٣)، والنسائي في كتاب افتتاح الصلاة باب ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب (١٠٥/٢)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب القراءة خلف الإمام (٢٧٣/١) رقم : (٨٣٨-٨٤٠، ٨٤١) وفي مسند الإمام أحمد : (٢٤١/٢).

(١) انظر فتح الباري لابن حجر (٤/١٧، ٢٧١-٢٧٢)، ومجاز القرآن (٢٠/١).

(٢) هو : أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرْح الأنصاري القرطبي فقيه مالكي ومفسّر جليل، له مصنفات عديدة تدل على إمامته وكثرة اطلاعه منها : التذكرة، وشرح أسماء الله الحسنى توفى سنة (٦٧١هـ) الوافي بالوفيات للصفدي (١٢٢/٢) رقم : (٤٧٠)، الديباج المذهب لابن فرحون (٣٠٨/٢) رقم : (١١٤)، وطبقات المفسرين للداودي (٦٥/٢)، رقم : (٤٣٤).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١١٤/١).

(٤) انظر تفسير القرطبي (٩٢/١-٩٤)، وتفسير ابن كثير (٨/١) والبيان في عدّ آي القرآن للداني (ص٥٤) والمجموع (٢٠٢/٣).

(٥) انظر تفسير القرطبي (٩٢/١-٩٤)، وتفسير ابن كثير (٨/١)، والبيان في عدّ آي القرآن (ص٥٧)، وجمال القراء للسخاوي (١٩٠/١).

حروفها... قيل: مائة وثلاثة عشر حرفاً. وقيل: مائة وثلاثة وعشرون[1]، وقيل غير ذلك. ولعلّ السبب في التفاوت احتساب البسملة منها، أو الحروف المرسومة التي لا تُنطق، أو احتساب المضعّف بحرفين من عدم ذلك.

نزولها: اختُلف في ذلك أمكية هي أم مدنية ؟ فقال ابن عباس[2] وجماعة: هي مكية. وقال أبو هريرة وآخرون: هي مدنية. ويقال: نزل نصفها بمكة ونصفها بالمدينة[3]. قال ابن كثير[4]: وهو غريب جداً[5]. قال القرطبي: «والأول أصحّ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ (الحجر: ٨٧) والحجر مكية بإجماع. ولا خلاف أن فرض الصلاة كان بمكة. وما حُفظ أنه كان في الإسلام قط صلاة بغير ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ يدل على هذا قوله عليه السلام: (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) وهذا خبر عن الحكم لا عن الابتداء، والله أعلم[6] ». وقيل: إنها نزلت مرتين

---

(١) وهذا الخلاف كما ترى مبني على الخلاف في البسملة هل هي آية من الفاتحة أو من غيرها أم ليست آية ؟ قال القرطبي : « وقد اختلف العلماء في هذا المعنى على ثلاثة أقوال : الأول : ليست آية من الفاتحة ولا غيرها وهو قول مالك . الثاني : أنها آية من كل سورة . وهو قول عبدالله بن المبارك . الثالث : قال الشافعي : هي آية في الفاتحة . وتردّد قوله في سائر السور فمرة قال : هي آية من كل سورة ، ومرة قال: ليست بآية إلا في الفاتحة وحدها . ولا خلاف بينهم في أنها آية من القرآن في سورة النمل » تفسيره (٩٢/١-٩٣) . وسيأتي مزيد بيان عن ذلك إن شاء الله تعالى .

(٢) هو : عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ ، حبر الأمة لازم النبي ﷺ وروى عنه : شهد مع علي الجمل وصفين وكُف بصره في آخر حياته سكن الطائف ومات بها ﷺ سنة (٦٨هـ) . الاستيعاب (٩٣٣/٣) رقم : (١٥٨٨) ، أسد الغابة (٢٩٠/٣) رقم : (٣٠٣٥) ، الإصابة (١٤١/٤) رقم : (٤٧٨٤) .

(٣) تفسير القرطبي (١١٥/١) .

(٤) هو : الحافظ عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن كثير الدمشقي الشافعي ، عالم بالتفسير والحديث والفقه والتاريخ من مصنفاته : البداية والنهاية في التاريخ ، وطبقات الشافعية مات بدمشق سنة (٧٤٤هـ). الدرر الكامنة لابن حجر (٣٩٩/١) رقم : (٩٤٤) ، طبقات المفسرين للداودي (١١٠/١) رقم : (١٠٣) ، شذرات الذهب (٢٣١/٦) .

(٥) تفسيره (٨/١) .

(٦) الجامع لأحكام القرآن (١١٥/١) وانظر فتح الباري (٨/١٧) .

مرة بمكة ومرة بالمدينة[1].

فضلها: أخرج البخاري[2] عن أبي سعيد بن المعلى[3] قال: « كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه. فقلت يا رسول الله إني كنت أصلي، فقال: (ألم يقل الله استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم ؟ ثم قال لي: لأعلمنّك سورة هي أعظم السور في القرآن الكريم قبل أن تخرج من المسجد) ثم أخذ بيدي فلما أراد أن يخرج قلت له: ألم تقل لأعلمنّك سورة هي أعظم سورة في القرآن الكريم ؟ قال: (الحمد الله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته.) »[4].

وفي هذا دلالة على فضل هذه السورة وشرف منزلتها. وفيما تقدم من الأحاديث ما يؤيد ذلك، وبيان أن الصلاة لا تقوم إلا بها ولما تضمنته من جماع المعاني التي لا تجتمع في السورة الطويلة. من الحمد والثناء والتمجيد والذكر والدعاء، وتقرير جميع أنواع التوحيد، وإثبات المعاد. قال القرطبي: « وفي الفاتحة من الصفات ما ليس لغيرها حتى قيل: إن جميع القرآن فيها. وهي خمس وعشرون كلمة تضمنت جميع علوم القرآن. ومن

---

(١) تفسير ابن كثير (٨/١).

(٢) هو: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي صاحب الصحيح المعروف بـ (صحيح البخاري)، وغيره من الكتب رحل في طلب الحديث وجمع ما يقارب ستمائة ألف حديث اختار منها في صحيحه ما وثق بروايته وهو أول من وضع كتاباً على هذا النحو ويعتبر كتابه أوثق الكتب الستة المعوّل عليها توفى سنة (٢٥٦هـ). وفيات الأعيان (١٨٨/٤) رقم: (٥٦٩)، سير أعلام النبلاء (٣٩١/١٢) رقم: (١٧١)، طبقات الشافعية للسبكي (٢١٢/٢) رقم: (٤٥).

(٣) هو: أبو سعيد الحارث بن نفيع بن المعلّى بن لوزان الأنصاري الزُّرقي له صُحْبة يُعدّ في أهل الحجاز قال ابن عبدالبر: « لا يُعرف في الصحابة إلا بحديثين» فذكر حديثنا هذا وحديث «وكنا نغدو إلى السوق» توفى ﷺ سنة (٧٤هـ). الاستيعاب (١٦٦٩/٤) رقم: (٢٩٩٥)، أسد الغابة (١٤٢/٦) رقم: (٥٩٥٥)، الإصابة (١٧٥/٧) رقم: (١٠٠١٤).

(٤) رواه البخاري في كتاب التفسير باب ما جاء في فاتحة الكتاب (١٦٢٣/٤) رقم: (٤٢٠٤)، ورواه أبو داود في كتاب الصلاة باب فاتحة الكتاب (١٥٠/٢) رقم: (١٤٥٨) والنسائي في كتاب افتتاح الصلاة باب تأويل قول الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ ﴾ (١٠٧/٢). وابن ماجه في كتاب الأدب باب ثواب القرآن (١٢٤٤/٢) رقم: (٣٧٨٥).

شرفها أن الله سبحانه قسّمها بينه وبين عبده ولا تصح القربة إلا بها، ولا يلحق عمل بثوابها، وبهذا المعنى صارت أم القرآن العظيم.» [1].

ومن فضائلها: أنه يُستشفى بها من الداء بفضل الله فقد جاء في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري [2] ﷺ «أن أناساً من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حيّ من أحياء العرب فلم يُقْروهم، فبينما هم كذلك إذْ لُدِغ سيد أولئك فقالوا: هل معكم من دواء أو راقٍ؟ فقالوا إنكم لم تُقرونا ولا نفعل حتى تجعلوا لنا جُعلاً فجعلوا لهم قطيعاً من الشاء، فجعل يقرأ بأم القرآن ويجمع بزاقه ويتفل فبرأ، فأتوا بالشاء فقالوا: لا نأخذه حتى نسأل النبي ﷺ فسألوه فضحك وقال: (وما أدراك أنها رقية خذوها واضربوا لي بسهم.)[3]». وفي فضائلها أحاديث أخرى.

حكم قراءتها في الصلاة: اتفق أهل العلم على أنه لابد من القراءة في الصلاة، إذ لا تجوز عندهم صلاة بغير قراءة، لا عمداً ولا سهواً، وذلك عملاً بدلالة النصوص الكثيرة في ذلك ولكنهم اختلفوا في تَعيّن قراءة غير الفاتحة في الصلاة، وهل تجزئ هي، أو هل يجزئ غيرها عنها؟ على قولين مشهورين:

الأول: قول أبي حنيفة [4] ومن وافقه من أصحابه وغيرهم: أنها لا تتعين قراءة

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (١١٠/١). وانظر تفسير ابن كثير فقد تناول في أول كتابه جملة من الآثار التي تدل على فضلها (٨/١)، وانظر كتاب جمال القراء (٥٢/١)، ولابن القيم كتاب: مدارج السالكين اشتمل على بيان منزلة هذه السورة وما اشتملت عليه من المعاني العظيمة.

(٢) هو: سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة أبو سعيد الأنصاري الخزرجي الخدري ـ نسبة إلى بطن من الأنصار ـ اشتهر بكنيته. من نجباء الأنصار وعلمائهم وفضلائهم. ومن المكثرين في الرواية. أول مشاهده الخندق، وغزا مع النبي ﷺ اثنتي عشرة غزوة، روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين توفي ﷺ سنة (٧٤هـ). الاستيعاب (٦٠٢/٢) رقم: (٥٩٤) و(١٦٧١/٤) رقم: (٢٩٩٧)، أسد الغابة (٣٦٥/٢) رقم: (٢٠٣٥)، الإصابة (٧٨/٣) رقم: (٣١٩٨).

(٣) رواه البخاري في كتاب الطب باب الرقى بفاتحة الكتاب (٢١٦٦/٥) رقم: (٥٤٠٤) وفي مواطن أخرى، ورواه مسلم في كتاب السلام باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار (١٧٢٧/٤) رقم: (٢٢٠١)، ورواه أبو داود في كتاب البيوع باب في كسب الأطباء (٧٠٣/٣) رقم: (٣٤١٨) وفي كتاب الطب باب كيف الرقى (٢٢٢/٤) رقم: (٣٩٠٠)، ورواه الترمذي في كتاب الطب باب ما جاء في أخذ الأجر على التعويذ (٣٩٨/٤) رقم: (٢٠٥٣)، وابن ماجه في كتاب التجارات باب أجر الراقي (٧٢٩/٢) رقم: (٢١٥٦) وفي مسند الإمام أحمد (٣/٣، ١٠، ٤٤).

(٤) هو: النعمان بن ثابت التميمي بالولاء الكوفي، إمام الحنفية الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، كان شديد الورع طُلب للقضاء فامتنع وكُتب في مناقبه المصنفات الكثيرة توفى ببغداد سنة (١٥٠هـ)، وفيات الأعيان (٤٠٥/٥) رقم: (٧٦٥)، تذكرة الحفاظ (١٦٨/١) رقم (١٦٣)، الأعلام (٣٦/٨).

الفاتحة في الصلاة، فلو تركها وقرأ غيرها أجزأه ذلك قال الجصاص[1]: «قال أصحابنا جميعاً رحمهم الله: يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة في كل ركعة من الأُولَيين، فإن ترك قراءة فاتحة الكتاب وقرأ غيرها فقد أساء وتجزيه صلاته[2]». واحتجوا بعموم قوله تعالى: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ (المزمل: ٢٠) وبما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ في قصة المسيء صلاته أن رسول الله ﷺ قال له: (.. ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن...)[3] قالوا: فأمره بقراءة ما تيسر ولم يعين له الفاتحة ولا غيرها، ولو كانت الفاتحة فرضاً لعلّمه إياها[4].

القول الثاني: أن قراءة الفاتحة ركن، فهي متعينة في الصلاة، لا تجزئ الصلاة بدونها، وهو قول بقية الأئمة: مالك[5]، والشافعي[6]، وأحمد[7]، وأصحابهم، وجمهور العلماء[8].

---

(١) هو: أبو بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالجصاص انتهت إليه رياسة الحنفية ببغداد قال الخطيب: «كان إمام أصحاب أبي حنيفة في وقته» وكان مشهوراً بالزهد والدين والورع له مصنفات كثيرة منها: أحكام القرآن، وشرح مختصر الكرخي، وشرح الأسماء الحسنى توفي ببغداد سنة (٣٧٠هـ) الطبقات السنية (٤٧٧/١)، شذرات الذهب (٧١/٣)، طبقات المفسرين للداودي (٥٥/١) رقم: (٥٠).

(٢) أحكام القرآن (٢٠/١).

(٣) رواه البخاري في كتاب الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها (٢٦٤/١) رقم: (٧٢٤) وفي مواطن أخرى، ورواه مسلم في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (٢٩٨/١) رقم: (٣٩٧)، ورواه الترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء في وصف الصلاة (١٠٣/٢) رقم: (٣٠٣)، ورواه أبو داود في كتاب الصلاة باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (٥٣٤/١) رقم: (٥٣٤)، والنسائي في كتاب افتتاح الصلاة باب فرض التكبيرة الأولى (٩٦/٢). وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب إتمام الصلاة: (٣٦٦/١) رقم: (١٠٦٠)، وفي المسند من غير طريق أبي هريرة (٣٤٠/٤).

(٤) انظر أحكام القرآن (٢٢/١)، وكتاب المبسوط للسرخسي (١٩/١).

(٥) هو: أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي إمام دار الهجرة، وإمام المالكية، وإمام الفتوى في زمانه لم يركب دابة في المدينة تعظيماً لرسول الله ﷺ روى له أصحاب الكتب الستة، جمع الحديث في كتابه الموطأ ومناقبه كثيرة جداً توفي سنة (١٧٩هـ). تذكرة الحفاظ (٢٠٧/١) رقم: (١٩٩)، وفيات الأعيان (١٣٥/٤) رقم: (٥٥٠)، الديباج المذهب (٦٢/١).

(٦) هو: أبو عبدالله محمد بن إدريس القرشي المطلبي الشافعي يجتمع مع الرسول ﷺ في جده عبد مناف، إمام المذهب الشافعي وإليه ينسب، اجتمع له من علم الكتاب والسنة وكلام الصحابة، وآثار أهل العلم، ومعرفة العربية والشعر ما لم يجتمع لغيره، وفي مناقبه وسيرته كتب مفردة توفي بمصر سنة (٢٠٤هـ) وفيات الأعيان (١٦٣/٤) رقم: (٢٥٨) معجم الأدباء (٢٨١/١٧) رقم: (٨٣) سير أعلام النبلاء (٥/١٠) رقم: (١).

(٧) هو: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني إمام المذهب الحنبلي، كان على قدر عظيم من الزهد والورع والعلم، تعرّض لمحنة خلق القرآن وصبر عليها،أخذ عنه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، وله مؤلفات عديدة كالمسند وكتاب الزهد توفي سنة (٢٤١هـ). تذكرة الحفاظ (٤٣١/٢) رقم: (٤٣٨)، وفيات الأعيان (٦٣/١) رقم: (٢٠)، البداية والنهاية لابن كثير (٣٢٥/١٠).

(٨) مغني المحتاج للشربيني (١٥٦/١)، بداية المجتهد لابن رشد (١٥٣/١)، المغني (٤٨٥/١)، المجموع للشيرازي (١٩٨/٣)، المبدع لابن مفلح (٤٣٦/١). وانظر تفسير القرطبي (١١٧/١)، وابن كثير (١٢/١)، وشرح الخرشي على سيدي الخليل (٢٦٩/١).

واحتجوا بأحاديث منها: قوله ﷺ: (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج...)[1] وقوله ﷺ: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)[2]. ثم إن أهل هذا القول اختلفوا في حكم قراءتها في كل ركعة، فذهب مالك والشافعي والأوزاعي[3]، وجماعة من أهل العلم: إلى أن قراءتها واجبة في كل ركعة وهو الصحيح من مذهب الإمام أحمد. وقال آخرون: إنما تجب قراءتها في معظم الركعات، وقيل: في نصفها عملاً بمطلق الحديث: (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) وهذا للإمام والمنفرد. وأما حكم قراءتها للمأموم فللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال: الأول: أن قراءتها واجبة عليه كما تجب على إمامه جَهَرَ إمامه أم أسرّ لعموم الأحاديث المتقدمة، وهو مروي عن الشافعي وأحمد[4]. الثاني: أنها لا تجب على المأموم قراءة بالكلية للفاتحة ولا غيرها لا في الصلاة الجهرية ولا في السرّية ؛ وعلّل أصحاب هذا الرأي بأن قراءة الإمام قراءة له محتجين بروايات لم تبرأ كلها من سند ضعيف. الثالث: أن القراءة واجبة على المأموم في الصلاة السرية لما تقدم من الأحاديث، ولا تجب عليه في الجهرية لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾ ﴾ (الأعراف: ٢٠٤)، وقوله ﷺ: (إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبّر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا[5]) وهو قول قديم للشافعي ورواية عن أحمد بن حنبل. وهذا هو

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري في صفة الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها (٢٦٣/١) رقم : (٧٢٣)، ورواه مسلم في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... (٢٩٥/١) رقم : (٣٩٤)، والترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب (٢٥/٢) رقم : (٢٤٧)، وابن ماجه في إقامة الصلاة باب القراءة خلف الإمام (٢٧٣/١) رقم : (٨٣٧).

(٣) هو أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو بن يُحْمِد الأوزاعي إمام أهل الشام وهو من تابعي التابعين، كان إماماً في الفقه والحديث، بارعاً في الكتابة والترسّل، وكان أهل الشام والمغرب على مذهبه قبل انتقال أهل المغرب إلى مذهب الإمام مالك سكن بيروت ومات بها سنة (١٥٧هـ) تذكرة الحفاظ (١٧٨/١) رقم: (١٧٧)، وفيات الأعيان (١٢٧/٣) رقم : (٣٦١)، شذرات الذهب (٢٤١/١).

(٤) المغني (٤٨٥/١)، والمجموع (٢٢٣/١-٢٢٧).

(٥) رواه البخاري في كتاب الصلاة في الثياب باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب (١٤٩/١) رقم : (٣٧١) ولم يذكر في جميع روايات البخاري قوله : (وإذا قرأ فأنصتوا)، ورواه مسلم في كتاب الصلاة باب ائتمام المأموم بالإمام (٣٠٨/١) رقم : (٤١١) من حديث أنس بن مالك ولم يذكرها كذلك ولكن مسلماً أوردها قبل ذلك في باب التشهد في الصلاة فصحّحها (٣٠٤/١) رقم : (٤٠٤) ورواه أبو داود في كتاب الصلاة باب الإمام يصلي من قعود (٤٠٤/١-٤٠٥) رقم : (٦٠٣، ٦٠٤)، وقال عن هذه الجملة : « وهذه

المشهور من مذهب الإمام مالك[1].

ويتفرع عن قول من قال بلزومها في الصلاة مسائل: الأولى: أنه إن تركها أو ترك حرفاً منها، أو ترك ترتيبها، أو قطع موالاتها بذكر كثير، أو سكوت طويل غير مشروع لزمه استئنافها[2].

المسألة الثانية: إن عجز عن الإتيان بها لأنه لا يحسنها أو ضاق الوقت عن تعلّمها قرأ قدرها من القرآن في عدد الحروف وقيل في عدد الآيات، فإن لم يحسن إلا آية منها أو من غيرها كررها بقدرها، فإن لم يحسن شيئاً من القرآن عدل إلى الذكر بقدرها كقوله: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فإن عجز عن ذلك كله وقف بقدر قراءة الفاتحة[3].

وإذا قرأ الفاتحة في غير جهر فإن أقل ما يجزئه فيها قراءة مسموعة يُسْمِعها نفسه أو بحيث يسمعها لو كان سميعاً قيل: فإن ما دون ذلك ليس بقراءة[4].

ولا تجزئه قراءتها بغير العربية، ولا إبدال لفظ من ألفاظها بلفظ عربي كأن يقول: مالك يوم الحساب، أو يقول: اهدنا الطريق المستقيم، أو نحو هذا. وإذا لم يحسن القراءة بالعربية لزمه التعلّم فإن لم يفعل مع القدرة على ذلك لم تصح صلاته، فإن لم

الزيادة : (وإذا قرأ فأنصتوا) ليست بمحفوظة ، الوهم عندنا من أبي خالد. قال المنذري : وفيما قاله نظر فإن أبا خالد هذا هو سليمان بن حيان الأحمر وهو من الثقات الذي احتج البخاري ومسلم بحديثهم في صحيحيهما ومع هذا فلم ينفرد بهذه الزيادة » هامش السنن (٤٠٥/١) . ورواه النسائي في كتاب افتتاح الصلاة باب تأويل قوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾ ﴾ (١٠٩/٢)، وابن ماجه في إقامة الصلاة باب إذا قرأ الإمام فانصتوا (٢٧٦/١) رقم : (٨٤٦) وقال :« قال السندي هذا الحديث صححه مسلم ولا عبرة بتضعيف من ضعّفه » . وانظر تعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي (١٢٤/٢...) .

(١) انظر بداية المجتهد (١٥٤/١) وتفسير القرطبي (١١٨/١) وابن كثير (١٢/١) والفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي (٦٤٨/١) .

(٢) المبدع (٤٣٦/١)، مغني المحتاج (١٥٨/١)، والمغني (٤٨٢/١) وقد بين أهل العلم المراد بالسكوت والذكر المشروع من غير المشروع في تناولهم لحكم قراءة الفاتحة فانظره مفصلاً عندهم إن شئت.

(٣) انظر المبدع (٤٤٠/١)، ومغني المحتاج (١٥٩/١)، والمغني (٤٨٧/١-٤٨٨)، والتبصرة للجويني (ص:٣١٨)، والأم للشافعي (١٠٢/١)، والمجموع (٣٧٧/٣) .

(٤) المغني (٤٨٣/١) .

يقدر أو خشي فوات الوقت وعرف منها آية كررها سبعاً[1]. فإن لم يعرف منها شيئاً عدل إلى الذكر بقدرها. كما تقدم. فإن لم يحسن شيئاً بأن عجز عن ذلك كله حتى عن ترجمة الذكر والدعاء وقف وجوباً قدر الفاتحة في ظنه[2].

وإن تركها ناسياً فإن الصحيح عند الشافعية أن القراءة لا تسقط عنه بل إن تذكر قبل الفراغ من الركعة الأولى أي قبل القيام إلى الثانية عاد إلى القيام وقرأ، وإن تذكر بعد قيامه إلى الثانية لغت الأولى وصارت الثانية هي الأولى. وإن تذكر بعد السلام ـ والفصل قريب ـ لزمه العود إلى الصلاة ويبني على ما فعل فيأتي بركعة أخرى ويسجد للسهو، وإن طال الفصل لزمه استئناف الصلاة[3].

كيفية قراءة الفاتحة: يبدأ بالاستعاذة قبلها لأن الله قد أمر بالاستعاذة عند أول كل قراءة فقال جل ذكره: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ (النحل: ٩٨) والمعنى على الأظهر من الآية والصحيح عند أهل العلم: أي إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ، فعبّر بالماضي وأراد المستقبل. وجمهور العلماء على أن قراءتها مستحبة والأمر للندب، إذ ليست بمتحتّمة فيأثم تاركها. ثم إن منهم من يرى قراءتها في كل ركعة عملاً بعموم الآية وأبو حنيفة والشافعي يتعوذان في الركعة الأولى من الصلاة على أن الصلاة عندهما كلها كقراءة واحدة، ومالك لا يرى التعوّذ في الصلاة المفروضة وإنما يراه في قيام رمضان[4]. وقد أجمع العلماء على أن التعوّذ ليس من القرآن ولا آية منه.

وأما صيغة الاستعاذة فهي قول القارئ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. هذا هو اللفظ الذي عليه جمهور العلماء، وهو المتبادر من منطوق الآية، والأقرب إلى تطبيق

---

(١) المغني (١/٤٨٦-٤٨٧) ... وجوّز أبو حنيفة رحمه الله القراءة بالفارسية مع الكراهة، ومنعها صاحباه إلا إذا كان لا يحسن العربية فإنه يجوز. انظر المبسوط للسرخسي (١/٣٧) ويذكر أن أبا حنيفة رجع عن قوله هذا. انظر حاشية ابن عابدين (١/٥٠٥ وما بعدها)، وانظر المغني (١/ ٤٨٦) الهامش.

(٢) مغني المحتاج (١/١٦٠).

(٣) المجموع (١/٢٠١).

(٤) انظر تفسير القرطبي (١/٨٦)، وابن كثير (١/١٤)، والمغني (١/٤٧٥).

مقتضاها. ثم إنه نُقل عن الأئمة الجهر بها، ونُقل الإسرار، وبأيٍّ قرأ القارئ عندهم فلا يضر، وقال الشافعي: بالتخيير؛ لثبوت الحالين عند بعض الأصحاب رضي الله عنهم[1].

ومعنى الاستعاذة في كلام العرب: الاستجارة واللجوء، والحكمة من ذكرها يتبين من معناها قال ابن كثير: «ومعنى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أي استجير بجناب الله من الشيطان الرجيم أن يضرني في ديني أو دنياي أو يصدني عن فعل ما أُمرت به، أو يحثني على فعل ما نهيت عنه فإن الشيطان لا يكفّه عن الإنسان إلا الله.»[2].

البسملة في أولها: وللعلماء في البسملة أقوال أجملها فيما يلي: فقد اتفق أهل العلم على أنها بعض آية من سورة النمل في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ (الآية: ٣٠). واختلفوا فيها أهي آية من الفاتحة؟ أو أنها آية من كل سورة كتبت في أولها؟ أو أنها آية مستقلة جيء بها للفصل بين السور؟ أم أنها ليست من القرآن؟ وإذا قُرئت في الصلاة هل يُجهر بها أم يُسرّ؟ فمذهب الإمام مالك وأصحابه أنها ليست عندهم آية من فاتحة الكتاب ولا غيرها، ولا يقرأ بها المصلي في المكتوبة ولا في غيرها سراً ولا جهراً، ويجوز أن يقرأها في النوافل. هذا هو المشهور من مذهبه عند أصحابه، وإن كان قد أثِر عنه غير هذا من الرواية[3]. وهي عند الشافعي آية من الفاتحة، وقول آخر عنه: أنها آية من كل سورة ماعدا سورة براءة، رُوى عنه القولان، ويَرَى الجهر بها في الصلاة الجهرية[4].

ومذهب أبي حنيفة أنها ليست آية من الفاتحة ولا من غيرها من السور، ولذلك لا يجهر بها عندهم في الصلاة[5] وإنما هي آية مستقلة. وهذه رواية عن الإمام أحمد ورواية

---

(١) انظر تفسير القرطبي (٨٧/١)، وابن كثير (١٤/١).

(٢) تفسيره (١٥/١)، وانظر تفسير القرطبي (٨٩/١).

(٣) انظر تفسير القرطبي (٩٦/١).

(٤) انظر تفسير القرطبي (٩٦/١)، وبداية المجتهد (١٥١/١)، ومغني المحتاج (١٥٧/١).

(٥) انظر: كتاب المبسوط للسرخسي (١٥/١).
حاشية رد المحتار لابن عابدين (٥١٢/١-٥١٣)، وتفسير الكشاف للزمخشري (١١/١)، وأحكام القرآن للجصاص (٨/١).

أخرى عنه أنها من الفاتحة[1].

وبالجملة فجمهور أهل العلم على أنها آية من القرآن الكريم خلافاً لمن قال غير ذلك من المالكية[2].

كما أن قراءتها مشروعة في الصلاة في أول الفاتحة وأول كل سورة ماعدا سورة براءة في قول أكثر أهل العلم[3]. وقراءتها عندهم سريّة إلا عند الإمام الشافعي وأصحابه في الجهرية كما تقدم[4].

وإذا شرع في قراءة الفاتحة فعليه لزوم السنة في تلاوتها[5] امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ (المزمل: ٤). وحاصل معناه: التمهّل في القراءة والتلبّث والتثبت، وفصل الحرف عن الحرف الذي بعده مع تدبّر المعاني[6]. قال ابن الجزري[7]:

---

(١) المبدع (٤٣٤/١)، وانظر المغني (٤٨٣/١). قال الشوكاني في نيل الأوطار: « واعلم أن الأمة أجمعت أنه لا يكفر من أثبتها ولا من نفاها؛ لاختلاف العلماء فيها، بخلاف ما لو نفى حرفاً مجمعاً عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فإنه يكفر بالإجماع. ولا خلاف أنها آية في أثناء سورة النمل، ولا خلاف في إثباتها خطاً في أوائل السور في المصحف إلا في أوّل سورة التوبة.

وأما التلاوة: فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاتحة الكتاب، وفي أول كل سورة إذا ابتدأ بها القاري ما خلا سورة التوبة. وأمّا في أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فأثبتها ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي من القراء في أوّل كل سورة إلا أول سورة التوبة، وحذفها منهم أبو عمرو وحمزة وورش وابن عامر.» . نيل الأوطار (٤٣/٣).

(٢) حاشية ردّ المحتار (٥١٣/١)، وانظر تفسير القرطبي (٩٣/١) وما بعدها.

(٣) المغني (٤٧٧/١).

(٤) مغني المحتاج (١٥٧/١).

(٥) وللتطبيق المفصّل للصفات والمخارج والحركات انظر كتاب: تجويد سورة الفاتحة دراسة تطبيقية (ص ٢٧ وما بعدها) للدكتور: محمد بن فوزان العمر.

(٦) انظر التّمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص٤٩)، وتفسير القرطبي (٣٧/١٩).

(٧) هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف أبو الخير الدمشقي الشافعي المقرئ المنعوت « بابن الجزري » شيخ الإقراء في زمانه تولى القضاء وأفتى وصنّف الكتب في فنون شتى ومن آثاره: النشر في القراءات العشر، وطبقات القراء وغيرها توفى سنة (٨٣٣هـ). ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني الدمشقي (ص ٣٧٦)، شذرات الذهب (٢٠٤/٧)، طبقات المفسرين للداودي (٥٩/٢) رقم: (٤٣٠).

«وحدّه: ترتيب الحروف على حقها في تلاوتها بتثبت فيها»[1]. ومن شأن القراءة التي تكون على هذا النحو من التثبت والتؤدة أن يتمكن القارئ من إعطاء كل حرف حقه من الهواء والمخرج، والمدّ ووضوح النطق مع تدبّر المعنى، وفهم مقاصد التنزيل وهذا هو المطلوب قال جل ذكره: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ (الإسراء: ١٠٦). أي: على تؤدة وترسّل وتثبّت[2].

قال في المغني: «والمستحب أن يأتي بها مرتلة مُعْرِبة يقف فيها عند كل آية، ويمكّن حروف المدّ واللين ما لم يخرجه ذلك إلى التمطيط لقوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ وروى عن أم سلمة[3] (أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ، قالت: كان يقطع قراءته آية آية: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[4].) (الفاتحة: ١ـ٤). وعن أنس[5] قال: (كانت قراءة رسول الله ﷺ مدّا) ثم قرأ: ببسم الله الرحمن الرحيم ويمدّ بسم الله ويمدّ بالرحمن ويمد بالرحيم[6]... فإن

---

(١) التمهيد (ص ٤٨).

(٢) انظر تفسير القرطبي (٣٣٩/١٠)، وكتاب أخلاق حملة القرآن للآجري (ص ٧٩).

(٣) هي: هند بنت أمية بن المغيرة القرشية المخزومية، أم المؤمنين زوج النبي ﷺ، أبوها أحد أجواد قريش المشهورين يعرف بزاد الركب، كانت قبل زواجها برسول الله ﷺ تحت أبي سلمة المخزومي، وهاجرت معه إلى الحبشة توفيت رضي الله عنها سنة (٥٩ هـ) ودفنت بالبقيع. الاستيعاب (١٩٢١/٤) رقم: (٤١١١)، أسد الغابة (٨٢٩/٨ ، ٣٤٠) رقم: (٧٣٣٥) ورقم: (٧٤٦٤)، الإصابة (٢٢١/٨) رقم: (١٢٠٦١).

(٤) رواه أبو داود في كتاب الحروف والقراءات ولم يسمّ الأبواب (٢٩٤/٤) رقم: (٤٠٠١). ورواه الترمذي في كتاب القراءات باب في فاتحة الكتاب (١٨٥/٥) رقم: (٢٩٢٧)، ورواه الإمام أحمد في المسند (٣٠٢/٦).

(٥) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم الأنصاري الخزرجي كناه رسول الله ﷺ «أبا حمزة» ودعا له، خدم رسول الله ﷺ عشر سنين، وكثرت روايته عنه، كان ﷺ آخر الصحابة موتاً بالبصرة سنة (٩٣هـ). وقيل غير ذلك. الاستيعاب (١٠٩/١) رقم: (٨٤)، أسد الغابة (١٥١/١) رقم: (٢٥٨)، الإصابة (١٢٦/١) رقم: (٢٧٧).

(٦) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب مدّ القراءة (١٩٢٥/٤) رقم: (٤٧٥٩). والنسائي في كتاب افتتاح الصلاة باب مدّ الصوت بالقراءة (١٣٩/٢)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في القرآن في صلاة الليل (٤٣٠/١) رقم: (١٣٥٣)، ورواه الإمام أحمد في مسنده (١١٩/٣، ١٣١).

انتهى إلى التمطيط والتلحين كان مكروهاً؛ لأنه ربما جعل الحركات حروفاً.»[1].

والفاتحة هي آيات معدودات ولها في الصلاة مقام ومنزلة ليست كسائر الآي من حيث المشروعية واللزوم فينبغي على القارئ أن يمحضها عنايته، ويوليها رعايته، وأن يريض عليها لسانه حتى يستوسق عليه نظمها، ويخرج عن حدّ التكلّف والمعالجة إلى أن يصير ملكة وطبعاً؛ لأن مدار تمام الصلاة وقبولها عليها، ويوشك من أدّى الفاتحة على وجهها، وتلاها حق تلاوتها أن يرعى ذلك فيما بعدها، وبالمقابل فإن من أخلّ بها، وأهمل شيئاً من أصول قراءتها وهي الأقرب عهداً باللسان وأكثر دوراناً عليه فلن يكون حظ غيرها من العناية بأحسن منها، ولربما أوْدى ذلك بصلاته كلها. ولست هنا بسبيل سَرْد المعايب التي ينبغي أن يتوقّاها القارئ فإنها كثيرة وقد بسطت في مواضعها[2] - وسوف يشتمل البحث في آخره على بيان شيء منها- ولكن الذي يتحتم عليه أن يراعي القواعد المعتبرة في أداء القرآن الكريم على الصفة المشتهرة عند علماء الفنّ وقوامها تحقيق الحروف وتحديد المخارج وتمييزها، وضبط المدود، وتمكين التشديد، ومراعاة الوقوف، والمحافظة على صراحة اللفظ ونقاوته من عوارض النطق، وعيوب الكلام - غير القسرية - كل ذلك في قصد وتوسط من غير إفراط أو مبالغة، ودون إهمال أو تقصير، محاولاً أن يجري على الوضع الطبيعي البعيد عن التكلف، القريب إلى سنن العوائد المحمودة عند القراء، المألوفة عندهم.

ومن السنن الثابتة والصفات المرعية في القراءة تحسين الصوت وجمال الأداء، كما ندب إلى ذلك رسول الله ﷺ بقوله: (زينوا القرآن بأصواتكم)[3]. فإن ذلك مما يليق بحال

---

(١) المغني (٤٨٣/١).

(٢) انظر التمهيد لابن الجزري (ص٤٣)، ولطائف الإشارات للقسطلاني (٢١٨/١)، وجمال القراء (٥٢٨/٢).

(٣) أورده البخاري تعليقاً في ترجمة الباب في كتاب التوحيد باب قول النبي ﷺ: (الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة) (٢٧٤٣/٦) رقم الباب: (٥٢)، ورواه أبو داود في كتاب الصلاة باب استحباب الترتيل في القراءة (١٥٥/٢) رقم: (١٤٦٨)، ورواه النسائي في كتاب افتتاح الصلاة باب تزيين القرآن بالصوت (١٣٩/٢)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب في حسن الصوت بالقرآن (٤٢٦/١) رقم: (١٣٤٢)، ورواه الإمام أحمد في مسنده (٢٨٣/٤) ... وقد استشكل بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث قال الخطابي في كتابه معالم السنن: «قلت معناه: زينوا أصواتكم بالقرآن هكذا فسره غير واحد من

التنزيل ومما يحصل به كمال الإنصات وتمام التدبر. ويتأكد هذا الوصف إذا كان القارئ إماماً فإن من حق المأمومين أن يتحفهم بالتلاوة، وأن يعرض عليهم القرآن غضّاً نديّاً تزيّنه طلاوة الوحي، وتحفّه سكينة التنزيل على أحسن ما ينبغي له من ذلك. ولا يجمل به أن يهمل هذه الخلة بدعوى أنها من المواهب المقسمة بين العباد، لا بل هي مما يصلح بالاكتساب، ويستوي بالمران، وما تميّز به هؤلاء المنشدون، واشتهر الحداة ومن على شاكلتهم من أهل اللحون فليس لكبير اختلاف في الخلقة، واختصاص في الجبلّة، وإنما ذلك لكثرة ما يعالجون من المران، وتخضع له حناجرهم وأصواتهم من التدريب، حتى مهروا في ذلك. فالقرآن أولى ما تصرف إليه العناية، وتُستحث له الهمّة، وتنهض له العزيمة. وإذا كان كلامي في موضوعنا هذا أكثر ما يتوجه إلى الأئمة الذين حُمّلوا أكبر الأمانة عن المصلين فليتفقد الواحد منهم نفسه، ويطور قدراته، ويصقل مهاراته، ويُحكم طبقات صوته ويتعهده، ويعتني بحلقه ويدرب ويجرّب حنجرته فإن ذلك ممكن ومقدور عليه حتى ينطاع له كل ذلك، ويستقيم له شأنه؛ فإن للتنزيل أحوالاً من الرفع والخفض، والشدة والترقيق، والوعد والوعيد، والقوة واللين، لا يستوي كل أولئك على أصله إلا بصوت مرن مطواع يعطي كل حال منها حقه لتصل إلى السامع في هيئاتها المحمودة، وكيفياتها المقصودة مطابقة لمقتضى الحال. وليعلم أن ملاك ذلك كله الخشوع والتذلل والتواضع، واستشعار مخافة الله ورقابته جل وعلا وابتغاء وجهه، واستجلاب رحمته، واستشراف رضوانه، ولا ريب أن تمام ذلك كله منوط بتدبر معاني الآيات وفهم مقاصدها. وحسبه في كل ما يأتي ويذر خلوص النية لله رب العالمين. وإذا

أئمة الحديث وزعموا أنه من باب المقلوب كما قالوا عرضت الناقة على الحوض أي: عرضت الحوض على الناقة .... قال: ورواه معمر عن منصور عن طلحة فقدّم الأصوات على القرآن وهو الصحيح ...» . (٢٩٠/١). والذي أوقعهم في هذا الإشكال وألجأهم إلى هذه التأويلات خشية أن يتوهم كما يفهم عرضاً من ظاهر النص أن القرآن لا زينة فيه وأن الزينة لا تأتيه إلا من أصوات القراء، وليس الأمر كذلك بل القرآن كله مشتمل على الزينة بحلاوة جرسه وبلاغة معانيه وقوة تأثيره، ولكن هذه المعاني لا تستوي على أصولها ولا تبلغ غاياتها في نفوس السامعين إلا إذا وافقت صوتاً نديّاً يوفيها حقوقها في الأداء ويعرض وجوه حسنها في القراءة لا أن يغض من قدرها ويغمطها حقها، ويذهب بطلاوتها، فيكون المراد والله أعلم: أظهروا زينة القرآن التي لا تكتمل للسامع إلا بالعناية بأصواتكم عند قراءته.

قلنا عليه أن يلتزم القصد والتوسط في وجوه الأداء المتقدمة فإن ذلك بالصوت أخلق وأوجب. والناس وإن تفاوتت أعمارهم، واختلفت أقدارهم، وتباينت أفهامهم يكادون يتفقون على القدر المشترك من الذوق على تلقي الصوت الحسن بالقبول، ووقعه بالتأثّر، بل يستوون في طلبه، ويسعون في التماسه، ويتقاربون في تقديره، وهم من الصوت الغريب المنكر، والنشاز في نفور وضجر، وآية ذلك أنك ترى المساجد المتقاربة في الحي الواحد هذا معمور بأعداد المصلين، والآخر مقفر لا يكاد يأتلف به الصف الأول فلا تجد به إلا من أقعده المرض أو ألزمته الحاجة. نعم لست ممن يرى تتبع المساجد طلباً للصوت الحسن، فقد كره مشايخنا فعله، ولكنها مسؤولية الإمام في تعهد صلاته، وإصلاح قراءته، ومراعاة أحوال الذين خلفه ؛ لأن من طبيعة النفس أن تسكن إلى الصوت النديّ المؤثر العذب الروي الذي يذكّرها بالله، ويجعلها تنشط لحسن التلاوة، فلا تجد مع ذلك وإن طال بها سأماً ولا مشقة. ولو فتشت في دخيلة نفسك لوجدتها ترتاح للقارئ الصيّت السويّ فهي تُخبت إليه، وتستزيده لأنه عرض عليك الذكر بطريقة خالطت شغاف قلبك، ونقلتك من ثقل المادة إلى خفّة الروح فجعلتك منقطعاً عن كل شيء إلا ما تسمع من كلام رب العالمين، وإن كانت الأخرى وهن عزمك وثقلت عليك صلاتك، وبَرِمْت بإمامك، وتطلّعت إلى الخروج من القيد الذي فرضه عليك، والطوق الذي ضربه حولك.

أما إذا سألت عن الحدّ الفاصل بين الصوت المقبول والجرس المحمود الذي يليق بالتنزيل، ويرتضيه الشارع وبين الصوت المنكر، واللحن المذموم الذي يشوه التنزيل ويمقته الشارع فإنه سلامة الفطرة من التكلف، وخلوص الطبع من التطرف ونقاوة الطريقة من الصنعة، فالمرء يعرف حين يخرج في ذلك عن سجيته، ويخالف طبيعته، ويجري على غير عادته وما ألفه الناس، ولا تحسبن أن أحداً من المصلين يعيا بتقدير ذلك ؛ فإن الجبلة المستقيمة، والأذن المرهفة، والقلب الخشوع سريعاً ما تستجيب لما يشاكلها من تلك الصفات، ويوافقها من نبرات الأصوات فيغشاها من سكينة الوحي ما يغشاها، والطبيعة نفسها تأبى ما خالفها وخرج عن إلفها فلا تقبل عليه، ولا تطمئن إليه. ومعاذ الله أن يُحمل كلامي أو يؤوّل قصدي على طلب أو تسويغ ما فشا في زماننا هذا من الألحان المستحدثة والتغني بالقرآن والمبالغة فيه عند قوم حتى اختلط ما هم عليه

ببعض ما عُهد عند المجان وأصحاب اللهو، وأرباب الفسوق من تطريب وتثنيه، ولين وهجنة، وترجيع مذموم، فإن هذا أمر محدث في الدين،لم يُبعد من عزا أصله إلى أهل الكتابين كما سيأتي بيانه. ولله در ابن الجزري حين يقول: « ليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقعير الفم، ولا بتعويج الفك، ولا ترعيد الصوت، ولا بتمطيط الشدّ، ولا بتقطيع المدّ ولا بتطنين الغنات ولا بحصرمة الراءات ـ قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجها القلوب والأسماع ـ بل التجويد هو: القراءة السهلة، العذبة الحلوة اللطيفة، التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسّف ولا تكلف، ولا تصنّع ولا تنطّع، ولا تخْرج عن طباع العرب، وكلام الفصحاء، بوجه من وجوه القراءات والأداء »[1].

ومن تمام الأدب وكمال السنة أن يكون صوته سميعاً فلا يجهد المصلين من شدة المخافتة بتصيّدهم عباراته، وتجميع كلماته، ولا أن يكون رفيعاً فيذهب من شدة الجهر خشوعهم، وتتفرق من قَلق نفوسهم، فلا يشعرون بسكينة، ولا بطعم التدبّر، وإنما يلزم في ذلك الوسط فإن رفع صوته رفعه بقدر، وإن غض من صوته غض منه بقدر، على النحو الذي يليق بخطاب التنزيل ويلائم حال المصلين كثرة وقلة قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ (الإسراء: ١١٠) فإن استطاع الإلمام بما ذكرنا، وأن يدرك الحدّ المقبول مما وصفنا وإلا فليدع الأمر لغيره، ورحم الله امرءًا عرف قدر نفسه. ولا يتشبثنّ بعرض من أعراض الدنيا فيخسر شيئاً من دينه ويحمل وزر المصلين. ولا يظنن أن الإمامة إنما تُستحق بالسبق أو الوجاهة، أو بالقرب أو الوراثة، أو التطوع ببناء المسجد، أو بشيء من هذا القبيل، كلا وإنما تكون بحسب الضوابط الشرعية، والشروط المرعية، والأهلية المعتبرة لذلك التي بسط أهل العلم القول فيها[2]. فلينظر تلك الضوابط والشروط فإذا كان من أهلها والقادرين عليها فحسن وإلا فلا يوبقنّ نفسه. وقد أطلت البحث في هذه القضية وجعلت أكثر الحديث فيها للأئمة

---

(١) النشر لابن الجزري (٢١٣/١).

(٢) انظرها في المغني (١٨١/٢) وما بعدها، ومغني المحتاج (٢٣٧/١) وما بعدها، وبداية المجتهد (١٧٣/١) وما بعدها، والفقه الإسلامي وأدلته (١٧٣/٢) وما بعدها.

خاصة ؛ لأنها علة العلل في الإمامة[1]. وأثرها في عمارة المساجد بالمصلين أو هجرهم إياها بيّن لا يخفى على من له أدنى بُصْر وأقل تتبع، والمسلم اليوم أحوج ما يكون إلى اللجوء إلى بيوت الله والفزع إلى الصلاة، والتلذذ بطعم المناجاة للتخلّص من أوضار الدنيا، والتخفف من أعباء الحياة، ومشاغل الرزق، وهمّ المعاش التي ناء بها كاهله، وانشغل بها قلبه، وكادت أن تذهب بجميع وقته، فلا يحسن أن نجمع عليه مع ما يجد من ذلك فقد الراحة وذهاب الرَّوح إذا أراد أن يفرغ للعبادة، ويقبل على صلاته، ويأنس بإخوانه المؤمنين.

ونعود لاستكمال كيفية القراءة فإن من سنن الصلاة أن يؤمّن بعد الفراغ من قراءة الفاتحة فيقول: (آمين) بتخفيف الميم والمعنى: أي: استجب، أو اللهم استجب لي. وهي ليست من الفاتحة. يقولها المصلي إماماً أو مأموماً أو منفرداً عند الحنفية والمالكية سرًّا، وعند الشافعية والحنابلة سرًّا في الصلاة السرية، وجهراً فيما يجهر فيه بالقراءة، ويؤمن المأموم مع تأمين إمامه[2]، لما روى عن أبي هريرة ﷺ (أن النبي ﷺ قال: إذا أمّن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وقال ابن شهاب: وكان رسول الله ﷺ يقول: « آمين».)[3].

---

(١) الحقّ أننا لو طبقنا شروط الإمامة على الأئمة اليوم لم نجد أكثرهم لذلك أهلاً لأسباب كثيرة لا تخفى على كثير من المصلين وليس هذا مكان عرضها.

(٢) المغني (١٩٠/١) ومغني المحتاج (١٦٠/١) والفقه الإسلامي وأدلته (٦٩٢/١) وانظر فتح الباري بتوسّع (١٧٣/٤-١٨٠).

(٣) رواه البخاري في كتاب صفة الصلاة باب جهر الإمام بالتأمين (٢٧٠/١) رقم : (٧٤٧) وفي مواطن أخرى من الصحيح.

ورواه مسلم في كتاب الصلاة باب التسميع والتحميد (٣٠٧/١) رقم : (٤١٠)، ورواه أبو داود في كتاب الصلاة باب التأمين وراء الإمام (٥٧٦/١) قم : (٩٣٦)، والترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء في فضل التأمين (٣٠/٢) رقم : (٢٥٠)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب الجهر بالتأمين (٢٧٧/١) رقم : (٨٥١).

وابن شهاب المذكور هو : محمد بن مُسلم بن عبيد الله الزهري أبو بكر أحد أعلام التابعين، وكان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقاً لمتون الأخبار نزل الشام وينسب إلى جدّ جده « شهاب » قال

كما يسنّ له أن يسكت خلالها عدة سكتات، تفاوت عددها عند من يراها، وكرهها الأحناف والمالكية. منها: سكتة قبل الشروع في قراءة الفاتحة لدعاء الاستفتاح، وأخرى: بعد الفاتحة وقبل لفظة (آمين) ليُعلم أنها ليست من الفاتحة، والثالثة: بعد التأمين وقبل القراءة يستريح فيها الإمام، ويقرأ فيها من خلفه الفاتحة؛ كيلا ينازعوه القراءة ومنهم من يرى غير ذلك كذلك[1]. والأصل في ذلك ما جاء في حديث سمرة[2] ﷺ. (أن النبي ﷺ كان يسكت سكتتين إذا استفتح الصلاة وإذا فرغ من القراءة كلها) وفي رواية: (سكتة إذا كبّر، وسكتة إذا فرغ من قراءة: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[3].

* * *

الإمام مالك: «بقى ابن شهاب وماله في الدنيا نظير» توفى سنة (١٢٤هـ). تذكره الحفاظ (١٠٨/١) رقم: (٩٧)، وفيات الأعيان (١٧٧/٤) رقم: (٥٦٣)، شذرات الذهب (١٦٢/١).

(١) انظر المغني (٤٩١/١)، ومغني المحتاج (١٦٣/١)، وبداية المجتهد (١٥١/١)، والفقه الإسلامي وأدلته (٦٩٤/١) والتبيان في آداب حملة القرآن للنووي (ص١٤٠).

(٢) هو: سمرة بن جندب بن هلال بن جريج بن مرة ينسب إلى فزارة، كان من الحفاظ المكثرين عن رسول الله ﷺ سكن البصرة واستخلفه زياد عليها ثم على الكوفة وكان شديداً على الحرورية. مات ﷺ بالبصرة في خلافة معاوية سنة (٥٨هـ). الاستيعاب (٦٥٣/٢) رقم: (١٠٦٣) أسد الغابة (٤٥٤/٢) رقم: (٢٢٤١) الإصابة (١٧٨/٣) رقم: (٣٤٧٧).

(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب السكتة عند الافتتاح (٤٩١/١) الأرقام: (٧٧٧-٧٨٠)، ورواه الترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء في السكتتين في الصلاة (٣٠/٢) رقم: (٢٥١)، ورواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب في سكتتى الإمام (٢٧٥/١) رقم: (٨٤٤-٨٤٥)، ورواه الإمام أحمد في المسند (١٥/٥، ٢٠، ٢١).

المبحث الثاني: إصلاح اللحن في قراءة فاتحة الكتاب.

المراد باللحن: تستعمل كلمة اللحن في اللغة لعدة معان: منها: الخطأ والميل عن الصواب في الإعراب واللغة، فيسمى فاعله لحانا ؛ لأنه مال في كلامه عن جهة الصواب، وعدل عن القصد والاستقامة[(١)].

ومنها: الفِطْنة. يقال: رجل لَحِن أي: فَهِم وفَطِن، وفيه معنى القدرة على صرف الكلام عن وجهه، ومنه قوله ﷺ: (لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض...)[(٢)]. أي: إن بعضكم يكون أعرف بالحجة وأفطن لها من غيره[(٣)]. وقيل: أنهض بها وأحسن تصرفاً[(٤)].

ومنها: الغناء وترجيع الصوت والتطريب، يقال: لحن في قراءته: إذا أطرب فيها وقرأ بألحان[(٥)].

ومنها: التعريض والإيماء والعدول عن التصريح.

ومنها: المعنى والفحوى أي: نواه ومال إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ...﴾ (محمد: ٣٠).

وكل هذه المعاني تحمل الدلالة على الميل والعدول بالشيء عن وجهه، وترك المعتاد فيه إلى ما خالفه، سواء كان ذلك الميل متعمّداً، محموداً أو مذموماً. والمعنى الذي نعنيه هنا: هو الأول.

---

(١) لسان العرب لابن منظور (٥/ ٤٠١٣-٤٠١٥) مادة : (لحن)، والتمهيد لابن الجزري (ص٦٢).

(٢) رواه البخاري في كتاب الشهادات باب من أقام البينة بعد اليمين (٢/ ٩٥٢) رقم : (٢٥٣٤) وفي مواطن أخرى من صحيحه، ورواه مسلم في كتاب الأقضية باب الحكم بالظاهر واللّحن بالحجة (٣/ ١٣٣٧) رقم: (١٧١٣)، ورواه أبو داود في كتاب الأقضية باب قضاء القاضي إذا أخطأ (٤/ ١٢) رقم : (٣٥٨٣)، ورواه الترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء في التشديد على من يُقْضى له بشيء ليس له أن يأخذه (٣/ ٦١٥) رقم : (١٣٣٩)، ورواه النسائي في كتاب آداب القضاة باب الحكم بالظاهر (٨/ ٢٠٥)، ورواه ابن ماجه في كتاب الأحكام باب قضية الحكم لا تُحل حراماً ولا تحرم حلالاً (٢/ ٧٧٧). رقم : (٢٣١٨)، ورواه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٢٢) وفي (٦/ ٠٠٠٠٢٠٣).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/ ٢٤١).

(٤) لسان العرب (٥/ ٤٠١٣-٤٠١٥) مادة : (لحن)، والتمهيد لابن الجزري (ص٦١-٦٢).

(٥) اللسان (٥/ ٤٠١٤)، والتمهيد (ص٦٢).

وهو ما يحدث من القارئ من خطأ في العربية، أو في قواعد التجويد عند قراءة القرآن، فإذا أخطأ في قواعد اللغة أو الإعراب عُدّ ذلك لحناً، وإن أخطأ في قانون التلاوة الذي رسمه القراء عُدّ كذلك عندهم لحنا، وقد قسم علماء الفن اللحن فيه إليه قسمين:

القسم الأول: لحن جلي (أي ظاهر) وهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخلّ بالمعنى والعرف معاً، وقد يكون هذا الخطأ مخلاً بالعرف دون المعنى، فمثال ما أخلّ بالمعنى والعرف: أن تقرأ بضمّ التاء في قوله تعالى: ﴿ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفاتحة: ٧). أو بفتحها في قوله: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ ﴾ (المائدة: ١١٧). فإن هذا لحن يحيل المعنى ويخل بالعرف. ومثال ما أخل بالعرف وحده دون المعنى: كأن تقرأ برفع الهاء أو نصبها في قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [(١)].

وحكم هذا النوع من اللحن: « حرام شرعاً باتفاق المسلمين، معاقب عليه فاعله إن تعمده. فإن فعله ناسياً أو جاهلاً فلا حرمة » [(٢)]. وسمى هذا النوع جلياً لجلائه وظهوره. وهذا القسم يستوي في إدراكه المتخصص وغيره من الناس ؛ لأن مخالفته للنسق الذي ألفوه، ووقع الصوت الذي عرفوه ظاهرة بينة.

القسم الثاني: لحن خفي وهو: خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف، كتكرير الراء، وتغليظ اللام، وإظهار المخفي، وتشديد المخفف، وتخفيف المشدد. فهذا ليس فيه إخلال بالمعنى، ولكنه يؤثر على اللفظ من حيث إفساد رونقه، والذهاب بحسنه وطلاوته، فهو جار مجرى الخَلَل في النطق كاللُّثْغة ونحوها [(٣)]. قال ابن الجزري: « وهذا الضرب من اللحن ـ وهو الخفي ـ لا يعرفه إلا القارئ المتقن، والضابط المجوّد الذي أخذ من أفواه الأئمة ولُقّن من ألفاظ أفواه العلماء الذين تُرتضى تلاوتهم، ويوثق بعربيتهم، فأعطى كل حرف حقه، ونزله منزلته.) [(٤)].

---

(١) التمهيد لابن الجزري بتصرّف يسير (ص٦٢-٦٣). وانظر جمال القراء (٢/٥٢٩).

(٢) أحكام قراءة القرآن للشيخ محمود خليل الحصري (ص١٩-٢٠).

(٣) انظر التمهيد (ص٦٣). واللثغة : أن تعدل الحرف إلى حرف غيره . كما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله. انظر اللسان (٥/٣٩٩٥). مادة : (لثغ).

(٤) التمهيد (ص٦٣).

وحكم هذا النوع من اللحن: قال الحصري[1]:

« وقد حكم مُلاّ علي قارئ[2] في شرحه على الجزرية على هذا النوع بقوله: « ولا شك أن هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد، وإنما فيه خوف العتاب والتهديد ».

وقال البركوى[3] في شرحه على الدر اليتيم « تحرم هذه التغييرات جميعها؛ لأنها وإن كانت لا تخلّ بالمعنى لكنها تخلّ باللفظ وتؤدي إلى فساد رونقه، وذهاب حسنه وطلاوته »[4].

أسباب اللحن في قراءة القرآن الكريم.

السبيل إلى توقّي اللحن معرفة أسبابه، هي الخطوة الأولى لتصحيح القراءة، واللاحنون يظنون أنهم محسنون حتى يطلعوا عليها، فإذا تحسسوها من أنفسهم، وعرفوا آثارها في قراءتهم سعوا بالفطرة إلى التخلص منها، وعملوا على صون ألسنتهم عنها. هذه الأسباب أستطيع أن أجملها في سبعة:

---

(١) هو: الشيخ محمود بن خليل الحصري مقرئ مصري أجاد قراءة القرآن الكريم بالقراءات العشر وترقى في هذا السبيل الشريف إلى أن عُيّن شيخاً لعموم المقارئ المصرية وهو أول من سجل المصحف المرتّل في أنحاء العالم بروايات متعددة، وكذلك المصحف المعلّم، وله عدة رحلات وزيارات. ألف كتباً منها: القراءات العشر من طريق الشاطبية، والدرّة، وكتاب في تاريخ القراء الأربعة عشر وغيرها توفى في: ١٤٠١/١/١٦هـ الموافق: ١٩٨٠/١١/٢٤م. موسوعة ويكبديا الإلكترونية، وكذلك: إسلام ويب (١)، وموقع سفراء القرآن.

(٢) هو: علي بن (سلطان) محمد نور الدين الملا الهروي القاري، فقيه حنفي من متقدّمي العلم في عصره، صنف كتباً كثيرة في التفسير والحديث وغير ذلك من الفنون سكن مكة ومات بها سنة (١٠١٤هـ). البدر الطالع للشوكاني (١/٤٤٥)، خلاصة الأثر (٣/١٨٥)، الأعلام للزركلي (٥/١٢).

(٣) هو: محمد بن بير علي بن اسكند البِرْكلي الرومي محي الدين ويقال: البركوى ـ نسبة إلى قصبة بركى ـ تركي الأصل والمنشأ، فقيه صوفي حنفي عالم بالعربية وله اشتغال بالفرائض وعلم التجويد، له مؤلفات في النحو والصرف والوعظ وغير ذلك. توفى سنة (٩٨١هـ). كشف الظنون (١/٥٤، ١١٧)، معجم المطبوعات (١/٦١٠)، الأعلام (٦/٦١)، معجم المؤلفين لعمر كحالة (٩/١٢٣).

(٤) أحكام قراءة القرآن للحصري (ص٢٠).

الأول: الجهل. وهو أكثر هذه الأسباب انتشاراً وأقبحها آثاراً، وأعني به الأمية ـ وكيف تكون أمية ونحن في عصر العلم والانفتاح المعرفي الكبير ؟ ـ نعم إنها الجهل بالقراءة والكتابة. فعلينا أن نعترف أننا حديثو عهد بأمية مطبقة ليست الأولى التي بها وُسِم العرب فتلك خلة قد نسخها الله برسالة نبينا محمد ﷺ والنور الذي جاء معه، ولكنها كرّة أخرى وهنت فيها أسباب العلم، وخبا ضياؤه وعزت سبيله، فالكتاب مفقود والمعلم عاجز، والاتصال منقطع، ولولا جذوة من الإيمان وقبسات من الوحي اشتملت عليها القلوب، وتناقلتها الأجيال بفعل العاطفة والعصبية الدينية على مرّ الزمن لارتدّ الناس إلى الجاهلية الأولى، ولكنها رحمة الله بعباده، وسنته الجارية في خلقه أبقت من ذلك على بقية ؛ ليحفظ بها دينه ؛ وليقيّض الله لها من ينفخ فيها، ويشيع في الناس دعوة تقويها. هذه هي حال كثير من البلاد الإسلامية وبلادنا من أشدها تأثراً، وأسوئها حالاً ؛ لتمكّن الأسباب منها أكثر. فقد عاشت قروناً تعاني الفقر والجهل والمرض والفوضى والهمجية، وزاد من استفحال هذه الأعراض طبيعة البيئة، وقساوة المناخ. كل ذلك تمخّض عن جيل متعب مكدود لا همّ له إلا تحصيل لقمة العيش، حتى الحواضر التي يُظن بها غير هذا لم تكن بنجوة من هذه الحال، فقد نال أغلب أهلها ما نال سكان القرى والأرياف والبوادي من البؤس والضيق والفاقة. فإذا جئت تسأل عما أمسك عليه هؤلاء وهؤلاء من التعليم لما لقيت إلا بقية مشوّهة يترسمونها في صلواتهم ومناسباتهم، وشؤون حياتهم لم تبرأ من اللحن والخطأ، والنقص والزيادة، والدخيل والضعيف، والعجمة والخرافة. وحسبك من ذلك القرآن الكريم حصن اللغة ورأس العربية فقد عالجته الألسنة كما تقتضيه الضرورة والحاجة فلم توفّه حقه من قواعد الأداء على الرغم من تقديسها له، وإعظامها لقدره واعتقادها بفضله، فكان إذا قرأه القارئ نال منه بلسانه وغضّ من بيانه، وحوّل من معانيه، حتى إذا أفاض الله على البلاد النعمة، وكشف عنها الغمة، وأخرج أهلها مما هم فيه من الضيق والضنك بدءاً بدعوة المجدّد ونصرتها من الرجال المخلصين معه ومن بعده إلى أن استقل بنهضتها الإمام الموحِّد رحمهم الله جميعاً تنفّس الناس حينئذ عهد السلام والأمن والنور والعلم، والخير والمحبة، والاجتماع والألفة. وأخذت الأمية تنحسر بظهور الأجيال الجديدة، واشتراع سبل للعلم عديدة، ولكن قانون الزمن في التحول والبطء والتدرّج مازال يمالئ جماعة من بقايا

العهود السالفة، من طبقتي الأجداد والآباء قعدت بهم الفرصة، أو أعوزتهم القدرة عن اللحوق بأقرانهم، رغم المحاولة فهم يعانون إلى اليوم من آثار الجهل والأمية. إلا أن غيرتهم على الدين وشدة حرصهم على العبادة، وقوة حضورهم في المجتمعات ما زالت تُسمِعُنا شيئاً من لحونهم والله يجزي كلاً على سعيه. وهناك ضرب من الجهل الباطن والأمية الخافية غير ما تقدم بيانه نحسّها لدى بعض المتعلمين الذين برزوا في العلوم الدنيوية، وأحرزوا فيها الشهادات العليا، ولكنهم أغفلوا العناية بعلوم الدين، وخاصة ما يمسّ حياتهم وحياة ذويهم مما لا تصح فيه الكفاية. فتراهم متعلمين مبدعين من جانب، ولكنهم أميون معدمون من جانب آخر. فمثل هؤلاء قد تركوا ما لا يعذرون بجهله وهم قادرون عليه، وأهملوا ما لا ينبغي لمسلم إهماله وهم في أمسّ الحاجة إليه.

السبب الثاني: تأثير التلقّي في الصغر. من منّا لم يعلق بلسانه في حال الصبا جملة من هنا أو عبارة من هناك تنطوي على لفظ مغلوط، أو كلمة ملحونة، أو تركيبة خاطئة !! لا فرق في ذلك بين الآية والحديث وبين الشعر والحكمة، والقول المأثور ونحو ذلك، ثم لا يلبث أن يتدارك هذا الخلل بتقدمه في العمر، أو ترقّيه في العلم، أو تعرّضه للعلماء. هذا أمر يحدث للجميع ما في ذلك من ريب، ولكنه قد يفوت الإنسان شيء من ذلك الخلل لم يبلغه التصحيح، ولم تدركه الملاحظة، فظل دارجاً على لسانه، غائباً تأمّله عن خاطره كالذي نسمعه يقرأ برفع النون في قوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ....﴾ (الكهف: ٤٦) أو برفع الهمزة، في قوله سبحانه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥) وهو مما لا يخفى عليه مكانها في النحو ومحلها من الإعراب، ولكنه ذهل عنها، واستمر عليها. ومثل هذا لا يكفيه أن يوقف عليها ويعرّف بها، بل لابد من تعويد لسانه على صوابها مراراً حتى يسيغها على الوضع الصحيح. ولكي نأمن حدوث هذا اللحن وشبهه من الخطأ والنسيان الذي لا نفطن له فلا نقع فيه ينبغي على كل واحد منا أن يتعهد حفظه، ويعرض قراءته بين الحين والآخر على أحد المختصين ليطمئن عليها، ويكفل سلامتها.

السبب الثالث: أثر اللهجة. واللهجات مصطلح استعمل قديماً ويراد به اللغات المختلفة للقبائل العربية. وكانت هذه اللغات في عهود الفصحى روافد للعربية ومظهراً لثراء اللسان العربي، إذ هي حجة في بابها. ولمّا نزل القرآن الكريم بلسان قريش اعتبر

كثيراً من مفردات تلك اللغات وأقرّها. ظهر أثرها في قراءاته، وبانت جدواها في معانيه وتأويلاته[1]. وكان من ثمارها التيسير والتوسعة على العباد في القراءة والأحكام على حدّ سواء.

وبعد فساد اللغة، وفشوّ اللحن في العربية استقر كل فريق من الناس على نمط معيّن من الكلام، وطريقة خاصة تواطأوا عليها في التخاطب بينهم، تختلف هذه الطريقة باختلاف المناطق الجغرافية حتى في البلد الواحد. فهي في أصلها عربية ولكنها عربية محرفة بفعل التغيّرات التي طرأت على المفردة، كالزيادة أو النقص من بنية الكلمة، أو خطأ التركيب، أو إبدال حرف بحرف، أو وجود مؤثرات أجنبية، أو دخيل على ذلك القطر الذي هي فيه[2].

وهذا الذي نسميه اليوم لهجات عامية، وهو ما نقصده في حديثنا هنا، فقد أضرّت هذه اللهجات بقراءة القرآن عند بعض أهلها، وعَدَت على ألفاظه، وأخضعتها للعرف الذي ألفوه، والطريق الذي ساروا في التخاطب عليه، كالذي ينطق الذال والظاء زاياً، والغين قافاً والعكس، أو كالذي يرقق القاف، أو يبدلها بالكاف، أو يرقق أو يفخم اللام، أو الراء في غير موضع ذلك، كل ذلك لحن ينبغي أن يبرأ اللسان منه في حال قراءة القرآن، حتى لو كان من تلك الوجوه ماله مسوّغ في اللغة فإنه ضرب من التقصير واللحن إذا لم يقصد لذاته، ويتّسق مع وجوه القراءات في رواية إمامه.

السبب الرابع: المبالغة في التغنّي والتلحين. تحسين الصوت والعناية به في قراءة القرآن أمر مطلوب كما قدّمنا وقد كان صلى الله عليه وسلم أحسن الناس صوتاً بالقرآن، كما كان أصحابه يتحرون ذلك ويتقربون به إلى الله، تأسياً بنبيّه وامتثالاً لأمره، وقد دلّت على ذلك بمجموعها الأخبار[3]. وجمال الصوت وتحسينه والكلف به من مقررات الفطرة البشرية، ومسلّمات النفس الإنسانية. بل إن من العجماوات ما تسكن إليه

---

(١) انظر كتاب الإتقان للسيوطي فقد عقد لذلك عنواناً بقوله: « النوع السابع والثلاثون فيما وقع بغير لغة الحجاز » (٤١٧/١). واطّلع إن شئت على كتاب اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور: عبده الراجحي.

(٢) انظر المعجم الأدبي تأليف: جبّور عبدالنور (ص٢٢٨-٢٢٩).

(٣) انظر فتح الباري (١١١/١٩) وانظر (٨١/١٩-٨٧).

وتستجيب لوقعه حتى يبدو أثر ذلك عليها[1]. ولما لم يكن لتقدير الصوت والترنّم به وتلحينه حدّ ثابت ومنضبط يأخذ به العرف، ويتقيد به في المقبول منه وغير المقبول فإن المعوّل عليه في الحكم على ذلك رهافة الحسّ، ورفعة الذوق، وسلامة الفطرة، ولكن هذه لا تستقيم لدى كل الناس، بل يبقى منهم من يجري مع الصوت، ويذهب مع اللحن حتى يخرجه عن اعتداله. ذلك أن الأداء السليم قوامه ثلاثة أمور: المكان. وهو المحل الذي يخرج منه الحرف. والهواء. والصوت. ولكل حرف من هذه الثلاثة قدر معلوم حتى يأخذ صورته ونغمته تامة في الأسماع بحيث يتميز عن غيره من الحروف ؛ من أجل ذلك تفاوت المكان في القرب والبعد، والنزول والارتفاع. والهواء في الانحباس والجريان. والصوت في الشدّة والضعف، فإذا صرف القارئ همه إلى واحدة من هذه المقومات الثلاث، أو بالغ فيها دون الأخرى أخلّ بعرف القراءة، فالتقعّر والتشديد، والمبالغة في النطق تضر بالمخرج، والزفرات والتنهدات والتأوهات، وحشد النفس تضرّ بالهواء، والمط والصياح، والزعْق والصلق تضرّ بالصوت. وهذا ما يقع فيه بعض إخواننا القراء، وخاصة الأحداث منهم إذا اندفع في القراءة، وازداد نشاطه، فذهب في الألحان كل مذهب حتى يخرج عن قراره، فيختل الميزان الذي ذكرت لك، فتولد حروف وتسقط حروف، وتتكرر أخرى، وتختل قاعدة الأداء في كثير من الأحكام، كالمدود والوقوف والمخارج والصفات وغيرها[2].

وعبث الألحان بالقراءة بدعة قديمة شكا منها جماعة من أهل العلم في زمانهم منهم: علم الدين علي بن محمد السخاوي[3] المتوفى سنة (٦٤٣هـ) في كتابه جمال

---

(١) وخبر القوارير شاهد على ذلك .. ولقد رأينا آباءنا من المزارعين في القرى يحرثون ويسقون على البهائم وينشدون لها الأناشيد والحداء فتخفّ عليها أحمالها، وتنشط تلك البهائم نشاطاً عظيماً، حتى تكاد تغلب أربابها عن ملْك أزمّتها، وتخرج مرحاً عن نظامها.

(٢) ورحم الله القائل : للحرف ميزان فلا تك طاغياً فيه ولاتك مُخْسِرَ الميزان.

من منظومة : عمدة المفيد وعدّة المجيد في معرفة التجويد . لمؤلفها : علم الدين السخاوي . انظر كتابه جمال القراء (٥٤٤/٢).

(٣) هو : أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالصمد علم الدين السخاوي نسبة إلى «سخا» بمصر انتقل منها إلى القاهرة يتعلم ويتفقه، ولقي الشاطبي فلزمه وأخذ عنه القراءات واللغة والنحو ثم استوطن دمشق،

القراء، إذْ ذكر جمعاً من اللحون المتولّدة عنها[1]. ونقلها عنه جماعة من أهل الأعصار المتأخرة كتقرير لاستمرارها وتوارثها كابن الجزري المتوفى سنة (٨٣٣هـ) في كتابه التمهيد في علم التجويد[2] والسيوطي[3] المتوفى سنة (٩١١هـ) في كتابه الإتقان في علوم القرآن[4]. وألمح إلى ذلك القسطلاني[5] المتوفى سنة (٩٢٣هـ) في كتابه لطائف الإشارات[6]. وممن شدّد النكير على مبتدعي هذه الطريقة ورفْع الصوت بها والتطريب

قال الذهبي: « انتهت إليه رئاسة الإقراء والأدب في زمانه قال: وكان إماماً في العربية ..» وله مؤلفات عديدة منها: شرح لقصيدة شيخه: « حرز الأماني» توفى سنة (٦٤٣هـ) ودفن بجبل قاسيون. طبقات الشافعية للسبكي (٢٩٧/٨) رقم: (١٢٢، سير أعلام النبلاء (١٢٢/٢٣) رقم: (٩٤)، طبقات المفسرين للدّاودي (٤٢٥/١) رقم: (٣٧٠).

(١) (٥٢٨/٢) ... في مثل هذا الموضع من الكلام عن الألحان يتناقل بعض أهل العلم الحديث الذي يُعزى إلى حذيفة بن اليمان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين، وسيجيء قوم من بعدي يرجّعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب الذي يعجبهم شأنهم) .

ذكره أبو عبيد القاسم بن سلاّم في كتابه: فضائل القرآن (ص٤٨)، وذكره الحكيم الترمذي في كتابه نوادر الأصول ـ إلى قوله: حناجرهم ـ (ص ٣٣٤).

وذكره السخاوي في كتابه جمال القراء (٩٥/١). وابن الجزري في التمهيد جزء منه ـ (ص٤٣) والقرطبي في تفسيره (١٧/١) وابن كثير في فضائل القرآن في آخر تفسيره (٣٦/٤). وابن الأثير في جامع الأصول (٤٥٩/٢). والهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٩/٧). وأبو شامة المقدسي في كتابه: المرشد الوجيز (ص٢٠٠). والبيهقي في شعب الإيمان (٤٢٩/١). والسيوطي في الإتقان (٣٣٦/١). وغيرهم. وفي العلل المتناهية لابن الجوزي (١١١/١).

(٢) (ص: ٤٣).

(٣) هو: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، نشأ يتيماً وحفظ القرآن واشتغل بالعلم طول حياته بلغت مصنفاته نحو (٦٠٠) ما بين كتاب كبير ورسالة صغيرة. توفى بالقاهرة سنة (٩١١هـ). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٦٥/٤) رقم: (٢٠٣)، وشذرات الذهب (٥١/٨).

(٤) (٣١٨/١).

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني الشافعي شهاب الدين إمام فقيه ومقرئ ومحدث من أبرز مؤلفاته: إرشاد الساري شرح صحيح البخاري في الحديث، وكان زاهداً متصوفاً له كتاب: المواهب اللدنية في المنح المحمدية وغيره من المصنفات توفى بالقاهرة سنة (٩٢٣هـ). شذرات الذهب (١٢١/٩)، الكواكب السائرة (١٢٦/١) رقم: (٩٨٧)، الأعلام (٢٣٢/١).

(٦) (٢١٨/١).

في القراءة أبو عبدالله القرطبي المفسر المتوفى سنة (٦٧١هـ) في أول كتابه الجامع لأحكام القرآن الكريم[١]. والنووي[٢] المتوفى سنة (٦٧٦هـ) في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن[٣]. وغيرهم رحمهم الله جميعاً.

وبالجملة فإن الكتب التي عنيت بوصف القراءة، وتنقيتها من الشوائب والتحذير فيها من بدع العوائد تكاد تجمع على أن الجنف والتكلف والاصطناع في قراءة القرآن سمات قد تطاولت القرون. بل نقول: إنها قد زادت بزيادتها، وأتى المتأخرون منهم بما لم يأت به الأوائل. ولقد نُقل ما يحدث من اتصال بين بعض المقرئين والمغنين في الأبهاء والقصور، ومشهور الدور، وسعْي كل فريق منهم إلى الاستئثار باستمالة أهلها، والسبق إليهم، والفوز بالحظوة لديهم، وكان من نتاج هذا الاتصال أن تلاقحت لديهم الألحان، وتقابسوا فيما بينهم الأنغام فتأثر هؤلاء بهؤلاء[٤]. وكان طبيعياً أن يكون الخاسر الأكبر فيهم قارئ القرآن. ومن ورثة أولئك ناشئة نبغت في أيامنا تطوف البلدان وتسمّى الفرق الإنشادية، زاحمت في صورة بينة أهل الغناء طريقة وانتشاراً، دعواهم فيها محبة المصطفى ﷺ ومحبة دينه فإذا تعرضوا في كلامهم لشيء من القرآن جاءوا به ممسوخاً يركبونه في قوالب فنية، وقواعد غنائية تخضع لنظام المقامات المعهودة عند المغنين؛ بل قد سمعنا من المقرئين من يتباهى بإتقان تلك المقامات وتطبيقها في قراءة القرآن، حتى غدت عند بعضهم مذهباً معلوماً يحقر كل قراءة خالية منها، ولربما عدا قانونها ـ ولابد ـ على قانون النظم القرآني فكرر المقرئ في الحروف وموّج في الصوت، وتواجد في الشعور؛ ليبلغ درجة السلّم الذي يريد فأطاح بالقاعدة التجويدية، وقد يتعدى إلى القاعدة اللغوية وعن ذلك ينفتح باب اللحن في القراءة إلى حدٍّ كبير. ونحن نعلم أن الله سبحانه

---

(١) (١/١٠-١٧).

(٢) هو: محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي نسبة إلى «نوى» بالشام أحد فقهاء الشافعية المشهورين، أتقن علوماً شتى وله مؤلفات منها: المنهاج، والمجموع شرح المهذب، وشرح صحيح مسلم وغيرها. توفى سنة (٦٧٦هـ). تذكرة الحفاظ (٤/١٤٧٠) رقم: (١١٦٢) طبقات الشافعية للسبكي (٨/٣٩٥) رقم: (١٢٨٨)، شذرات الذهب (٥/٣٤٥).

(٣) (ص ٨٩).

(٤) انظر كتاب: قواعد التجويد والإلقاء الصوتي للشيخ جلال الحنفي (ص٣٧٣-٣٧٤) و(٣٧٩-٣٨٠).

يقول في كتابه: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ (الزمر: ٢٨) وليس التمطيط واللوي، والتكسير والهجنة واللين، والمقامات المؤدية إلى شيء من الخبال وهي في الأصل أعجمية نقول ليس كل ذلك من العربية والإبانة والاستقامة في شيء، بل هو من قبيل الاعوجاج. فلينزه القرآن منها، ويرتفع الأداء عنها، وليسْمُ القارئ بصوت الخوف والخشوع والتقوى المقرب إلى الله، المحفوف بالحياء، الموفور بالحشمة، المزين بالوقار، الجاري على سنن العربية وأربابها.

السبب الخامس: العجمة. عاطفة بعض إخواننا من المسلمين الأعاجم للإسلام والقرآن تفوق عاطفة غيرهم من المسلمين العرب، وجِدّهم وحماسهم له يفوق جد هؤلاء وحماسهم. فإذا تعرّضوا للكتاب حفظوه بحذق، وخدموه بصدق، وقاموا على حقه بأمانة، وتلك سجية توارثها الخلف منهم عن السلف حتى غدت آثارهم شاهدة على جميل ما صنعوا، خالدة على توالي عهود التراث الإسلامي، ولكن العربية تبقى عصيّة على من ليس من أهلها، أبية على لسانه، مهما طالت فيها رياضته، وكثر عليها مرانه. ولقد نسمع المجيدين من هؤلاء الإخوة في مقاومة حادة بين ما تقتضيه من العجمة طبيعته وما يبتغيه من الفصحى لسانه ولمّا يحقّق فما الظن بمن هو دونهم ؟. إن في العربية حروفاً تقتضي من العربي أن يتّئد في كلامه، ويتهيأ لها ويستعدّ ؛ لكي يأتي بها محققة، وينطقها صحيحة كحرف الضاد، وحرف القاف، وغيرها كالحروف المتشابهة في الصفة المتقاربة في المخرج. ولهي وأمثالها كالعين والحاء، والظاء والذال على الأعجمي أعسر نطقاً، وأعزّ تحقيقاً. فإذا مضى في التلاوة، واسترسل في القراءة قلّ نصيبها من التركيز ونوزعت في العناية وخليق حينئذٍ أن يلد بعضها مشوهاً، ويخرج الآخر خداجاً وذلك هو اللحن.

السبب السادس: تغيّر النطق ببعض الحروف من أصل النشأة. وهذا في الغالب لا دخل للإنسان فيه فهو خلل قسري. كالرتّة وهي: حبسة في لسان الرجل وعجلة في كلامه، وقيل: هي: التردد في الكلمة وألا تكاد تخرج من الفم، وفيها تغيير وإبدال لبعض الحروف ببعض. وكالتمتمة: وهي: أن يتردد في التاء، والفأفأة: أن يتردد في الفاء،

وكاللثغة: وهي: أن يصير الراء لاماً وقيل غير ذلك[1]. وكل عوارض النطق هذه يتولد عنها أنواعٌ من اللحون تتفاوت بها درجات الإخلال في القراءة.

السبب السابع: العجلة في القراءة. ويطلق عليها: الهذّ، أو الهذرمة[2]. وهي الإسراع في الكلام، ومعها يكثر الخطأ ويحصل الزلل، لا يسلم من ذلك أحد وإن كان متقناً لأحكام التلاوة ؛ لأن مبنى التجويد كما قدمت على التأني والتؤدة في الأداء، والتمكين للحروف في مخارجها، والعجلة لا يتحقق بها كثير من ذلك، بل تختل القاعدة، وينقص التحقيق إن لم ينتف بأكمله ويحدث اللحن بل يتنوع.

تلك في رأيي هي الأسباب الباعثة على اللحن، ولكي أكون دقيقاً ومنصفاً فإن ميدان الفاتحة قد يضيق عنها جميعاً بحكم قصر السورة، وكثرة دورانها على الألسنة، وإذاً فإن أغلب تلك الأسباب لن يظهر أثره إلا في عُرض الكتاب حين يطلب القارئ لجته، ويتحرك في جنباته، ولكن لما كان الحديث عن بيان الأسباب المفضية إلى اللحن في القراءة لزم أن نلمّ بما نعرفه منها سواء طرأ ذلك من القارئ في سورة الفاتحة أم في غيرها. على أن تلك الخلّتين السابقتين في هذه السورة مع ثالثة أخرى وهي مكانها من الصلاة جعلت اللحن فيها أمراً مُسْتعظماً وقبيحاً ليس كمثله في غيرها.

صور من اللحون المسموعة في قراءة سورة الفاتحة

وكيفية إصلاحها

كثر اللحن في الفاتحة واختلف على ألسنة بعض أئمة المساجد وغيرهم من الناس إلى درجة فطن لها بعض من لا يحركه مثل ذلك في العادة ولا أن يدركه. وهذا دليل على قدر الغفلة من القارئ، وفحش الغلط في القراءة. وهذه اللحون بينها من التجانس ما يجعلنا نضمّ بعضها إلى بعض في الطريق الذي تولدت عنه.

---

(١) انظر كتاب : فقه اللغة للثعالبي (ص ٨٨) وكتاب الإفصاح في فقه اللغة لعبد الفتاح الصعيدي وصاحبه (ص١٠٠).

(٢) انظر التبيان للنووي (ص٧١) وتجويد الفاتحة لحسني عثمان (ص٣٤).

وأول هذه الطرق: إبدال حرف بحرف آخر مكانه يشبهه في صفاته، ويقاربه في مخرجه. والذي يضطر القارئ إلى ذلك إما عسر المخرج، أو الجهالة بتحقيقه، أو العجلة في نطقه، أو نحو ذلك من الأسباب. وأول صور هذه الطريقة وأشهرها:

١. قلب الضاد إلى ظاء في كلمة (ولا الضَّالين) وتعتبر الضاد أشدّ الحروف الهجائية كلفة في النطق على الإنسان، وأكثرها صعوبة على اللسان، وليس حرف يعسر خروجه على كثير من الناس مثله قال مكي بن أبي[١] طالب في كتابه الرعاية: « والضاد أصعب الحروف تكلّفاً في المخرج وأشدها صعوبة على اللافظ، فمتى لم يتكلف القارئ إخراجها على حقّها أتى بغير لفظها، وأخلّ بقراءته، ومن تكلّف ذلك وتمادى عليه صار له التجويد بلفظها عادة وطبعاً وسجية. »[٢].

ولما كان حرف « الظاء » أقرب الحروف مخرجاً منه ولفظه في السمع أكثر ألفاظ الحروف شبهاً بلفظه، ولما فيه من الطواعية والسهولة جعله الناطق بديلاً عنه[٣].

وهذان الحرفان يتفقان في وجوه ويختلفان في أخرى. فأما اتفاقهما ففي جميع الصفات إلاّ صفة: الاستطالة فإن الضاد تنفرد بها وحدها دون سائر الحروف، ومعنى الاستطالة في اللغة: الامتداد. وفي الاصطلاح: امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها. وهذا الوصف لكيفية خروجها ؛ ولذلك تسمى الضاد: الحرف المستطيل. « لأنها استطالت على الفم عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج اللام ؛ وذلك لما فيها من القوة بالجهر والإطباق والإستعلاء قويت واستطالت في الخروج من مخرجها. »[٤].

---

(١) هو : مكي بن أبي طالب بن حموش أبو محمد القيسي الأندلسي القرطبي كان من أهل التبحّر في علوم القرآن والعربية مجوّداً عالماً بمعاني القراءات مكثراً من التأليف من مصنفاته : التبصرة في القراءات، والتفسير، ومشكل إعراب القرآن توفى سنة (٤٣٧هـ) طبقات القراء لابن الجزري (٣٠٩/٢) رقم : (٣٦٤٥)، الديباج المذهب (٣٤٢/٢)، طبقات المفسرين للداودي (٣٣١/٢، ٣٣٧) رقم : (٦٤٣) ورقم : (٦٤٨).

(٢) (ص ١٨٥).

(٣) انظر الرعاية (ص١٨٤).

(٤) التمهيد في علم التجويد (ص٩٦).

وأما ما يختلفان فيه: ففي المخرج فمخرج الضاد كما علمت، ومخرج الظاء: ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا بالتصاق طرفه برؤوس الثنايا[1]. ويختلفان في الرسم: فالضاد ترسم بسن صغيرة، والظاء ترسم بما يشبه الألف فوقها. فالضاد مثل الصاد، والظاء مثل الطاء إلا أنهما معجمتان. ويختلفان كذلك في المعنى: فإذا وقعت إحداهما في كلمة أعطت معنى غير المعنى الذي تعطيه أختها لو حلّت مكانها، ومن أمثال ذلك في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ (التكوير: ٢٤) ففيه قراءتان قال مكي بن أبي طالب: «قوله: «بضنين» قرأه ابن كثير[2] وأبو عمرو[3] والكسائي[4] بالظاء على معنى «متّهم» أي: ليس محمد بمتّهم في أن يأتي من عند نفسه بزيادة فيما أوحى إليه، أو ينقص منه شيئاً، ودل على ذلك أنه لم يتعدّ إلا إلى مفعول واحد قام مقام الفاعل وهو مضمر فيه. و«ظننت» إذا كانت بمعنى «اتهمت» لم تتعد إلاّ إلى مفعول واحد، وقرأ الباقون بالضاد على معنى «بخيل» أي: ليس محمد ببخيل في بيان ما أُوحي إليه وكتمانه، بل يبثه ويبينه للناس، وقد روت عائشة[5] رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقرأ: «بظنين» تعني بالظاء.»[6].

---

(١) انظر الرعاية (ص٢٢٠)، والبرهان في تجويد القرآن لمحمد الصادق قمحاوي (ص٢٦).

(٢) هو: عبدالله بن كثير الداري المكي، أحد القراء السبعة، عالم بالعربية لقي جماعة من الصحابة، وكان قاضياً بمكة قيل: أصله فارسي توفى بمكة سنة (١٢٠هـ). وفيات الأعيان (٣١٤/١)، (٤١/٣) رقم: (٣٢٧)، غاية النهاية (٤٤٣/١) الأعلام (١١٥/٤).

(٣) هو: زبان بن عمار (العلاء) بن عريان التميمي المازني أبو عمرو البصري أحد القراء السبعة، كان إماماً في اللغة والأدب، قرأ على الحسن وابن جبير وعكرمة وغيرهم وتوفى بمكة سنة (١٥٤هـ) وفيات الأعيان (٤٨٨/١) رقم: (٥٠٥)، معجم الأدباء (٢١٦/٤) رقم: (٤٣) طبقات القراء (٢٨٨/١)، شذرات الذهب (٢٣٧/١)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١٠٠/١) رقم: (٣٩).

(٤) هو: علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان أبو الحسن الأسدي الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، من تصانيفه: معاني القرآن، وكتاب القراءات، وكتاب النحو. توفى بالري سنة (٨٩هـ) وقيل (٨٠هـ) ويروى غير ذلك.
تهذيب التهذيب (٣١٣/٧) رقم: (٥٣٢)، معرفة القراء للذهبي (١٢٠/١) رقم: (٤٥)، غاية النهاية (٥٣٥/١) رقم: (٢٢١٢)، بغية الوعاة للسيوطي (١٦٢/٢).

(٥) هي: أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين، تزوجها رسول الله ﷺ قبل الهجرة بسنتين وقيل ثلاث، وكانت أكثر نسائه رواية للحديث عنه توفيت في خلافة معاوية سنة (٥٨هـ).
الاستيعاب (١٨٨١/٤) رقم: (٤٠٢٩)، أسد الغابة (١٨٨/٧) رقم: (٧٠٨٥)، الإصابة (١٦/٨) رقم: (١١٤٥٧).

(٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع (٣٦٤/٢) والحديث في المستدرك كتاب التفسير (٢٥٢/٢) وهو ضعيف لأن في إسناده إسحاق بن أبي فروة وهو متروك الحديث، وانظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص٣٦٤)، وتفسير ابن كثير (٤٨٠/٤).

وبناءً على ذلك فإن قارئ الفاتحة ينبغي منه أن يحقق مخرج «الضاد» في قوله: «ولا الضّالين» وكذلك قوله «غير المغضوب» ويميّزها عن « الظاء » حتى لا يختلف المعنى وتفسد القراءة. قال في الرعاية: « ولابدّ من التحفّظ بلفظ « الضاد » حيث وقعت فهو أمر يقصّر فيه أكثر من رأيت من القرّاء والأئمة لصعوبته على من لم يدْرب فيه. »[1].

وقال في مكان آخر: « فيجب على القارئ بيان « الظاء » لتتميّز من «الضاد» والضاد أعظم كلفة وأشق على القارئ من الظاء ومتى قصّر القارئ في تجويد لفظ « الظاء » أخرجها إلى لفظ « الضاد » أو الذال لابد من أحد هذين الوجهين وذلك تصحيف وخطأ ظاهر. »[2]. يقول ابن الجزري في حديثه عن «الضاد»: « واعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يعسر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به: فمنهم من يجعله «ظاء» مطلقاً لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاءً. وهم أكثر الشاميين وبعض أهل المشرق وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى ؛ لمخالفة المعنى الذي أراده الله تعالى، إذ لو قلنا « الضالّين» بالظاء كان معناه: الدائمين. وهذا خلاف مراد الله تعالى، وهو مبطل للصلاة لأن الضلال بالضاد وهو ضد الهوى كقوله تعالى: ﴿ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ (الإسراء: ٦٧) و ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ (الفاتحة: ٧). وبالظاء هو الدوام كقوله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ (النحل: ٥٨). »[3] ولا مزيد على ما ذكره أهل العلم في تحقيق ما بين هذين الحرفين من الاتفاق والافتراق وأثر ذلك في اللفظ والمعنى، وبيان الحكم فيما لو أخطأ القارئ في مخرج أحدهما فأناب الآخر مكانه وكيف أن هذا يُعدّ لحناً في الفاتحة مبطلا لها. ومع ما علمناه من أهمية هذه القضية، ووجوب مراعاتها إلا أن كثيراً من الناس لا يفرق في قراءته بين الضاد والظاء بل قد غلبت «لهجة العوام» التي حولت الضاد إلى ظاء مطلقاً في أغلب المناطق المحيطة بنا، وقلّ بل ندر أن تجد اليوم من يخرجها على سجيته، وينطقها بطبيعته التي نشأ عليها نطقاً صحيحاً إلا طلبة العلم الذين أخذوا ذلك بالدرس،

---

(١) الرعاية : (ص١٨٤).

(٢) الرعاية : (ص٢٢٠).

(٣) التمهيد (ص١٣٠).

وأتقنوه بالمران، أما من سواهم فلا يعرفون إلا حرفاً واحداً هو «الظاء». وما إطباق هؤلاء على هذه الكيفية، وطول ملازمتهم لها بمُخرجٍ لهم من الحرج الذي هم فيه ـ بتركهم إياه ـ ماداموا قادرين على تمييز ذلك في السماع، ومحاكاته بالاتباع، ولو طالت مدة تعويد ألسنتهم عليه. وأما ما ذكره ابن كثير في تفسيره بقوله: « والصحيح من مذاهب العلماء أنه يغتفر بتحرير ما بين الضاد والظاء لقرب مخرجيهما.... قال ـ فلهذا كله اغتفر استعمال أحدهما مكان الآخر لمن لا يميز ذلك والله اعلم» [(١)]. فلا ينبغي أن يتخذه القادر ذريعة إلى الاستعفاء من ذلك، ولا أجد كلام ابن كثير يتخرج إلا على فئة بلغت المنتهى في الأمية أو حدّ العجز في الكبر الذي لم يعد ينفع معهما أيّ تعليم [(٢)]. ثم لا يسرى كلامه بأي حال على من تصدر للإمامة لأن في الناس من يقوم مقامه.

٢. قلب السين في كلمة « المستقيم » إلى صاد، ولتأثير هذا القلب وتسهيلاً للنطق وهو ما يقتضيه الوضع في مثل هذا المكان يقلب التاء بعده إلى « طاء »، وهذه الحال الثالثة للقلب.

٣. قلب التاء في « المستقيم » إلى طاء، فيكون نطق الكلمة بعد قلب الحرفين بهذه الكيفية « المصطقيم » فالسين والصاد حرفان أسليان مخرجهما واحد « من طرف اللسان » مع ما بين الأسنان العليا والسفلى قريباً إلى السفلى مع انفراج قريب بينهما [(٣)]. قال مكى في الرعاية: « فيجب أن تعلم أيضاً أن السين حرف مؤاخٍ للصاد لاشتراكهما في المخرج والصفير والهمس والرخاوة، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الصاد ـ ليسا في السين ـ لكانت الصاد سيناً. وكذلك لولا التسفّل والانفتاح اللذان في السين ـ ليسا في الصاد ـ لكانت السين صاداً. فاعرف من أين اختلف السمع في هذه الحروف والمخرج واحد والصفات متفقة...» [(٤)]. وقال في موضع آخر: « فاللسان لا ينزع من لفظ الصاد

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/٣٠).

(٢) انظر مغنى المحتاج (١/١٥٨).

(٣) انظر البرهان في تجويد القرآن (ص٣٦)، وانظر الرعاية (ص٢١١)، والتمهيد (ص١٢٦–١٢٧).

(٤) الرعاية (ص٢١١–٢١٢).

إلا إلى لفظ السين ولا من لفظ السين إلا إلى لفظ الصاد، فيجب التحفظ من ذلك بإظهار الصفير في السين، وإظهار الإطباق في الصاد، فبهاتين الصفتين يفترقان»[1].

والتاء والطاء حرفان نطعيان، مخرجهما واحد من ظهر رأس اللسان، وأصل الثنيتين العليين[2] وهذا القلب الثاني من الكلمة حدث لمجاورة الصاد المقلوبة عن السين لأن الوضع الجاري في اللغة أن « الطاء » التي تلي الصاد تكون مقلوبة في الأصل عن تاء زائدة كما ذكر ذلك مكّي مثل: مصطفى، أصله: اصتفى، من الصفوة[3].

وهذا التغيير الذي يحدث في كلمة: « المستقيم » كما وصفنا قلب مركب خالف رسمها، ومحق معناها.

٤. قلب القاف في قوله « المستقيم » إلى غين فتنطق « المستغيم » والقاف يخرج من أقصى اللسان مما يلي الحلق مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، والغين تخرج من الحلق، وهي والخاء من أقرب الحروف الحلقية إلى أصل اللسان فهما يخرجان من أدنى الحلق مما يلي الفم. فالقاف: تخرج من أقصى اللسان مما يلي الحلق، والغين: تخرج من أدنى الحلق فما يلي الفم[4]. وهي مع الخاء أدنى الحروف الحلقية، والقاف أبعد الحروف اللهوية، ولقربهما يحصل القلب لدقة التمييز في المخرج وهذا القلب مشهور في كلام بعض إخواننا السودانيين، وعند سكان ساحل الخليج العربي. وقد رأيت أكثر طلابنا في كتابته يرسم القاف غيناً، والغين قافاً. وهذا القلب إذا حدث في آيةٍ فهو لحن مفسد للمعنى.

٥. قلب الغين إلى قاف في قوله: « غير المغضوب » بحيث تنطق « قير المقضوب» وهذا عكس الذي سبقه والسبب واحد كما علمته آنفاً. وهذا القلب نسمعه في كلام القاطنين ضفاف الخليج العربي كذلك، وهو في

---

(١) الرعاية (ص ٢١٥).

(٢) انظر البرهان (ص٣٦)، والرعاية (ص٢٠٤)، والتمهيد (ص١١١).

(٣) الرعاية (ص١٩٨-١٩٩).

(٤) الرعاية (ص١٦٩-١٧٢)، والتمهيد (ص١٣٦-١٣٨)، والبرهان (ص٣٥).

حقيقته مخالف للرسم مبطل للمعنى.

٦. قلب الذال في قوله: « الّذين » إلى زاي فتصير « الّزين » وكلا الحرفين يخرج من طرف اللسان، ولكن الفرق بينهما في الصفة والمخرج أبْين مما تقدّم. فالذال تخرج من طرف اللسان أدخل إلى ظهره قليلاً مع التصاقه بأطراف الثنايا العليا ومعها الظاء والثاء بفارق يسير. والزاي تخرج من طرفه مما يلى رأسه ومستدقّه مع ما بين الأسنان العليا والسفلى باقتراب من أصول الثنايا العليا مع بقاء فرجة صغيرة يمرّ منها الهواء الذي يحدث صوتاً يشبه الصفير، ومعه الصاد والسين باختلاف يسير في الكيفية[١]. والتفريق بين هذين الحرفين في النطق أسهل وأيسر منه فيما تقدم ذكره من الحالات، ولكن التعوّد وتمكّن اللهجة الدارجة أعضل باللسان أن يعدل عنه، أو أن يراعي ذلك ولو في قراءة القرآن. وهذا القلب نسمعه في لهجات العوام من إخواننا الشاميين والمصريين، ونسمعه كذلك من أمثالهم في مدن الحجاز، ومن الأعاجم الذين مازالوا يتكلفون العربية. وهو لحن مرذول مفسد للنسق، ومحرّف للمعنى، ومناف للبيان.

الطريقة الثانية من طرق اللحن: ترك التشديد وإهماله، وعدم تمكينه وإشباعه. ومما تقرر في علم العربية أن الحرف المشدّد بمنزلة حرفين أي: هو ذاته مكرر، الأول منهما ساكن، والثاني متحرك أُدْغما ليسهل النطق، ويمكّن للحرف بانضباط المخرج وقوة الاعتماد عليه، ويؤمن اضطراب اللسان عند إخراج حروفه ويُتّقى التكرار ويستقيم الميزان الكلمي. فإذا أهمل القارئ وخفف فقد نقص حرفاً وأضعف المعنى أو أبهمه، وربما بطل وتغير بفعله. قال في الرعاية: « وكل حرف مشدد مقام حرفين في الوزن واللفظ، والحرف الأول منهما ساكن والثاني متحرّك. فيجب على القارئ أن يتبيّن المشدد حيث وقع ويعطيه حقه، ويميزه مما ليس بمشدد ؛ لأنه إن فرّط في تشديده حذف حرفاً من تلاوته »[٢]. وفي الفاتحة إحدى عشرة شدَّة، وفي البسملة ثلاث. ومن

---

(١) انظر البرهان في تجويد القرآن (ص٣٦)، وانظر كتاب الرعاية (ص٢٠٩، ٢٥٤)، والتمهيد (ص١٢٦،١٢٣).
(٢) الرعاية (ص٢٤٥).

الكمال أن يمكّن لها في النطق، وأن تخرج صحيحة وإلا عُدّ ذلك سقطاً ينقص به عدد الحروف. قال في مغني المحتاج « وتشديداتها منها لأنها هيئات لحروفها المشدّدة، ووجوبها شامل لهيئاتها فالحكم على التشديد بكونه من الفاتحة فيه تجوّز. وهي أربع عشرة شدّة منها ثلاث في البسملة، فلو خفف منها تشديدة بطلت قراءة تلك الكلمة لتغييره النظم بل قال في الحاوي والبحر: لو ترك الشدّة من قوله: « إياك » متعمداً وعرف معناه أنه يكفر، لأن « الإيا » ضوء الشمس فكأنه قال: نعبد ضوء الشمس، وإن كان ناسياً أو جاهلاً سجد للسهو،ولو شدّد المخفّف أساء وأجزأه» [1]. وقد سمعت من يخفف الراء في ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ وبعض الناس يمكّن الشدّة الأولى في كلمة «الضالين» فيراعى شدة الضاد، وبتمكينه إياها يهمل التي تليها على اللام، والأصوب أن يعطى كل حرف حقه فيوفيه ميزانه من مخرجه وزمانه ليستقيم النظم ويُؤمن اللحن [2].

الطريقة الثالثة: عدم ضبط المدود. والمدّ عند علماء التجويد ينقسم إلى قسمين: أصلي: وعرفوه: بأنه الذي لا تقوم ذات حرف المدّ إلاّ به. ولا يتوقف على سبب من سببي المدّ الآخر « الفرعي » وهما: الهمز والسكون.

وسموه أصلياً، لأنه أصلٌ للمد الفرعي. وطبيعياً: لأن صاحب الطبيعة السليمة لا يزيده عن حدّه المقرّر له، ولا ينقصه عنه. وسموه: ذاتياً ؛ لأن ذات الحرف لا تتحقق إلا به.

وحكم هذا المدّ: أنه يمدّ وجوباً بمقدار ألف، والألف، حركتان، لا يُزاد عليهما ولا يُنقص عنهما.

---

(١) مغنى المحتاج (١/١٥٧-١٥٨).

(٢) قال أبو محمد الجويني في التبصرة : « وإن شدّد فبالغ وأفرط لم يقدح ذلك في صلاته ولكن الأحسن لتلاوته أن لا يجاوز الحدّ المصطلح عليه المعهود من القراء وهو أن يأتي من التشديد بمقدار ما يعطي الحرف المدرج تحت الحرف ، وكذلك شرط الراء من قوله « الرحمن الرحيم » (الفاتحة ١، ٣) أن يأتي بها مشدّدة مخففة غير مكررة في اللفظ حتى تشبه رائين تشديداً لا تصريحاً وترديداً ، فإن كان لسانه لا يطاوعه في تشديد الراء إلا بالتكرار والترديد فليس حكمه حكم الأمي وتصح الصلاة خلفه » . (ص٣٢٦) .... والمراد أن يراعى التشديد في الراء من غير تكرار لأن التكرار صفة مذمومة في حرف الراء إذا لم يمكّن من مخرجه وترك اللسان يضطرب فيخرج أكثر من راء واحدة .

قال العلماء: والحركة بمقدار قبض الأصبع أو بسطه بحال وسط بين الإسراع والتأنّي[1]. ومثاله في الفاتحة في قوله: « العالمين » الألف الذي بعد العين. وفي قوله: « مالك » في قراءة الألف لأنها قرئت كذلك بغير الألف[2]. وقد سمعت من لا يضبط هذا المدّ وأمثاله فيزيده فوق حقه وربما أوصله إلى مقدار أربع حركات حتى زاد به عن إدراك أهل الصنعة إلى أن أنكره غيرهم. فهو بهذا لحن ظاهر مخلّ بالعرف دون المعنى، أضرّ بالنسق، وأربك النظم، وخالف المألوف من القراءة الصحيحة.

والقسم الثاني من أقسام المدّ هو المدّ الفرعي: وقد عرفوه: بأنه إطالة الصوت بحرف المدّ عند ملاقاة همز أو سكون ؛ وسمي فرعياً لتفرعه من الأصلي نظراً إلى قيام حرف المد بدونه، وإلى توقّفه على سبب[3].

ولهذا المدّ سببان هما: الهمز سواء كان قبل حرف المدّ أم بعده، ويتولد عنه ثلاثة أنواع من المدّ.

وهي: مدّ البدل، والمدّ المتصل، والمدّ المنفصل. ولا يوجد من هذه الأنواع في الفاتحة شيء[4].

السبب الثاني: السكون. وينتج عنه نوعان من المدّ: المدّ اللازم، والمد العارض للسكون[5]. وكلاهما قد جاء في الفاتحة. فاللازم في كلمة «الضالين» وهو مدّ لازم كلمي مثقل، ومقداره ست حركات وجوباً. قال ابن الجزري: « فإن القراء مجمعون على مده مشبعاً قدراً واحداً ـ أي ست حركات ـ من غير إفراط لا أعلم بينهم في ذلك

---

(١) أحكام قراءة القرآن للحصري بتصرف يسير (ص١٧٧– ١٧٩).

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢٥/١) وما بعدها.

(٣) أحكام قراءة القرآن (ص١٣٩).

(٤) ويوجد مدّ (البدل) في كلمة (آمين) التي نقولها بعد الفراغ من قراءة الفاتحة ؛ سمّي بدلاً لإبدال حرف المدّ من الهمز لأن أصل (آمين) أأمين أبدلت الهمزة الثانية ألفاً من جنس حركة ما قبلها. وهو المد الذي يتقدم فيه سبب المدّ وهو «الهمز» على حرف المدّ. وحكمه الجواز لقصره حركتين لجميع القراء وجواز توسّطه ومده لورش خاصة. انظر البرهان في تجويد القرآن (ص٦٧).

(٥) انظر التعريف بهذه الأنواع من المدود في كتاب : أحكام قراءة القرآن (ص١٧٥) وما بعدها، وفي كتاب البرهان في تجويد القرآن (ص٦١) وما بعدها، وكتاب : قواعد التجويد للدكتور : عبد العزيز القارئ (ص٩٦) وما بعدها.

خلافاً سلفاً ولا خلفاً[1] ». والعارض للسكون في الفاتحة منه كثير، كما في لفظ الجلالة "الله" وفي " كلمة "الرحمن" وفي نهاية كل فاصلة من فواصل السورة. وحكمه جائز. وللعلماء في مدّه مذاهب: الأول: القصر، ومقداره حركتان. والثاني: التوسط: ومقداره أربع. والثالث: الطول والإشباع، ومقداره ست حركات[2].

وهذان النوعان من المدّ في الفاتحة قلّما يستقيم حقها في الأداء عند كثير من القراء، فهم يسيرون في مدهما كما يظهر على غير تقدير. تراهم تارة في مدّ اللزوم لا يبلغون به حدّه من الإشباع، وهذا الأغلب لدواعي العجلة، وبالنظر إلى سائر المدود المصاحبة له في السورة. وتارة يمدونه مداً فاحشاً يكاد من طوله أن يأتي على النفس، كأنهم يريدون إشعار السامعين بتميزّه عما سواه. وأما المدّ العارض للسكون فوجه الخلل في أدائه: التفاوت بين أطرافه إذ يُعطى من النفس في مكان غير ما يُعطى في المكان الآخر، فيُؤتى ببعض الفواصل على القصر، وبعضها على التوسط، وبعضها على الطول. وكون هذا المدّ يقبل هذا التنوع أو التفاوت في عدد الحركات فإنه لا يحتمل المخالفة بينها في القراءة الواحدة. والأليق بالتنزيل، والأقوم للنسق أن يُسوّى بين أطرافه، وأن يكون بين فواصله من التناسب والمحاصصة ما يصل بها إلى الأسماع في هيئة من الوزن متّسقة وكيفيّة من النظم مؤتلفة. ومما يخالف هذه القاعدة كذلك ما سمعته من المدود في غير أوانها كمدّ لفظ الجلالة « الله » ومد « الرحمن » في حال الوصل في حين أن مدها يكون طبيعياً وحسب، ولكنهم يزيدونها مع الوصل حتى يخرج عن حده إلى الفرعي، وهذا لا يكون إلا في حال الوقف عليها، وكذلك يفعلون في كلمة «الصراط».

وقد يقول قائل: إن المدود تخضع للنسبية إلى حدّ ما فما يكون عندك طويلاً قد يكون متوسطاً عند غيرك أو العكس: نقول: احتمال التفاوت في مثل هذا الباب مأخوذ في الاعتبار، ولكن جماعة القراء المتقنين منهم خاصة قد بلغوا بالمدارسة والممارسة من رهافة الحس وسلامة الحكم وحسن التقدير ودقّة الأداء ما يلتقون عنده جميعاً

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٣١٧/١)، وانظر كتاب أحكام قراءة القرآن (ص١٨٦).
(٢) انظر كتاب أحكام قراءة القرآن (ص١٩٣-١٩٤)، وقواعد التجويد (ص٩٩).

متجاوزين بذلك قانون التفاوت الطبيعي الذي لا يتخلّف ولكنه لا يحيف. فالذي نطلبه هو تقويم الآيات بإعطاء حروفها أماكنها من المخارج وحقوقها من الصفات، ومقاديرها من الزمن فلا يُساوى بين مختلفين ولا يُخالف بين متساويين، والمدود أظهر ما يتجلى فيه عامل الزمن، وبه يميز بين أنواعها وآمادها، والعلماء بقانون الأداء قد قسّموه على الحروف حسب حاجة كل منها بالقدر الذي يظهر كماله في النطق، وهيئته في السمع فأعطوا للحرف المجرد حقه، وللمشدد حقه، ولذي الغنة حقه، وللممدود حقه[1]. فإذا سُير في أداء أحدها على غير القاعدة اضطرب الميزان الصوتي والفنّي والزمني. وما يحتمل منها تعدد الأوجه كالمدود فالأليق بالمختار منها أن يطّرد في القراءة الواحدة لا أن يختلف ويتنوع[2]. والفاتحة سورة قصيرة يتجلى فيها انضباط هذا الميزان من عدمه سريعاً؛ لقلة عدد آياتها، وكثرة دورانها على الألسنة وإلف الناس إياها.

ومما يخالف قواعد المدّ كذلك ما نسمعه مما يشبهه ويقاربه مما ليس في مكانه كإطالة الفتح على التاء في كلمة « نستعين » وكلمة « المستقيم » حتى يبلغ بها مقدار الألف في المدّ الطبيعي وكذلك إطالة الضمّ على حرف الدال في كلمة « إيّاك نعبدُ» حتى يبلغ مقدار الواو، وما هذا له بمكان فهو لحن ضرره بالنظم والوزن بيّن، وهو عبارة عن زيادة حرف في الفاتحة ليس منها.

الطريقة الرابعة: تغيير الحركات. ومن أول صوره تغيير حركة الكسر في اللام الأولى في لفظ الجلالة وفي الباء في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وفي نون «الرحمن» وكذلك صاد « الصراط » فلا يأتي بحركة الكسر في هذه الكلمات وفيما شابهها ممكّنة مشبعة الخفض وإنما ينحو بها نحو الفتحة فيأتي بها بين بين.

الصورة الثانية: تحويل الضّمة على النون الأخيرة في كلمة « نستعين » حال الوصل بما بعدها إلى فتحة. وكل ذلك لحن ظاهر مخلّ بعرف القراءة.

---

(١) للشيخ : حسني عثمان مبحث مفيد في هذا الشأن انظره في كتابه : تجويد الفاتحة (ص١١٨– ١١٩) مع الهامش .

(٢) انظر أحكام قراءة القرآن (١٨٣) .

الطريقة الخامسة: من طرق اللحن: تسهيل الهمزة. في قوله: « إياك » في الموضعين فلا يأتي بها محققة لأنها همزة قطع وإنما يأتي بها مدمجة على صفة تشبه فيها همزة الوصل. ومثلها همزة الوصل في قوله: « اهدنا » التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرْج لا يراعى فيها القاعدة وإنما يسقطها مع الابتداء فيكون حكمها عنده واحداً في الحالين. وأشدّ من ذلك خطأ وأظهر لحناً إسقاط الهمزة في كلمة « أنعمت » والإسراع في نطق الكلمة حتى تصير في سمع السامع متّصلة بما قبلها هكذا « الذ ينعمت ».

الطريقة السادسة: سلب الحروف صفاتها، وتجريدها من سماتها. وهذا أكثر شيوعاً ولكنه أخفى ذيوعاً ؛ لأنه لا يدركه إلا المختصون ولذلك يعدّونه عندهم من اللحن الخفي ؛ وهو مخلّ بالعرف دون المعنى. ومن أمثال ما سمعت منه: قراءة الصاد في كلمتي « الصراط » والقاف في قوله: « المستقيم » والغين في قوله: « غير المغضوب» مستفلات. وهذه الكيفية في النطق تستلزم معها ترك التفخيم المصاحب دائماً للاستعلاء في هذه الحروف، فيأتي بالصاد قريبة من السين إن لم يحولها إليها كما تقدم ذكره. ويأتي بالقاف مرققة على هيئة نطق العوام إياها، كما هو الغالب على إخراجها في مناطق كثيرة، كالحجاز والجنوب وغيرها. ويأتي بالغين رقيقة مستفلة لا تختلف عنها في الاستعمال الدارج بين العامة اليوم.

وعلى أي حال فإن عدم إحكام صفة الحرف، والغفلة عنها يؤدي إلى اللحن، كمن لا يعتني بتحقيق الباء في كلمة (بسم) مما يتسبب في نطقها رخوة، أو يتهاون أو يجهل تصريف الحرف حسب أحواله في السياق مثل اللام في لفظ الجلالة فإنه يرقق إذا كان مكسوراً أو تقدّمه كسر كقوله (بسم الله) و (الحمد لله)، وكمن لا يُحكم نطق الراء في (الرحمن الرحيم) فيضطرب اللسان عند نطقها ويتولد عن ذلك أكثر من حرف.

ولهذا نظائر قد تتنوع على الألسنة كلما أهمل القارى مراعاة القواعد المعتبرة في ذلك[1].

---

(١) وللمزيد من التفصيل في ذلك انظر كتاب : تذكرة أولي الألباب باللحون التجويدية التي تقع في سورة أم القرآن (ص١٩ وما بعدها) . لمحمد سليم .

وهذا اللحن مما يأباه أهل الفن وينكره أهل الصنعة بل لا يخفى على كثير من الناس، لأنه أخلّ بالجرْس الذي ألفتْه أسماعهم وإن لم يحسنوا التعبير عن نقده، أو يهتدوا إلى معرفة سببه. هذه اللحون وإن لم تؤثر في المعاني فهي بلا ريب معيبة للتلاوة تغضّ من قدر التنزيل وتسلبه الرونق والحسْن والطلاوة.

الأحكام المترتبة على اللحن في القراءة.

لما ذكرنا وجوهاً من الخلل في قراءة الفاتحة وما ينتج عن ذلك من لحن في القراءة وإضرار بالصلاة ناسب أن نشير هنا بإيجاز إلى أهم ما يترتب على ذلك من أحكام عند أهل العلم مستأنسين بشيء من أقوالهم لكي يكون القارئ على بينة من ذلك.

حكم القراءة بالألحان: ينبغي أن يُفرّق هنا بين تحسين الصوت بالقراءة وبين الألحان المؤدية إلى فسادها فأما تحسين الصوت بالقرآن فقد نقل النووي إجماع العلماء على طلب ذلك قال: « أجمع العلماء رضي الله عنهم من السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار أئمة المسلمين على استحباب تحسين الصوت بالقرآن، وأقوالهم وأفعالهم مشهورة نهاية الشهرة فنحن مستغنون عن نقل شيء من أفرادها »[1].

وقال ابن حجر[2] في الفتح: « ولا شك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنّم أكثر من ميلها لمن لا يترنم لأن للتطريب تأثيراً في رقة القلب وإجراء الدمع. وكان بين السلف اختلاف في جواز قراءة القرآن بالألحان أما تحسين الصوت وتقديم حَسَن الصوت على غيره فلا نزاع في ذلك »[3]. ثم عرض لذلك الخلاف في القراءة بالألحان المتدرّج من الحرمة إلى الكراهة إلى الجواز إلى الاستحباب مسنداً كلامه ذلك إلى جماعة

---

(١) التبيان في آداب حملة القرآن (ص٨٧).

(٢) هو: أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني الشافعي، نبغ في الأدب والشعر ثم طلب الحديث وترحّل وصنف حتى بلغ الغاية فيه، ومؤلفاته تربو على المائة مثل فتح الباري شرح صحيح البخاري والإصابة في تمييز الصحابة وتهذيب التهذيب توفي سنة (٨٥٢هـ) بالقاهرة. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي (٣٦٧/١) رقم: (١٠٢)، شذرات الذهب (٢٧٠/١)، الأعلام (١٧٨/١).

(٣) فتح الباري (٨٦/١٩).

من أهل العلم قال: « ومحلّ هذا الاختلاف إذا لم يختل شيء من الحروف عن مخرجه فلو تغير قال النووي في التبيان أجمعوا على تحريمه »[1].

وعبارة النووي: « قال العلماء رحمهم الله: فيستحب تحسين الصوت بالقراءة وترتيبها ما لم يخرج عن حد القراءة بالتمطيط فإن أفرط حتى زاد حرفاً أو أخفاه فهو حرام. وأما القراءة بالألحان فقد قال الشافعي رحمه الله في مواضع: أكرهها. وقال في مواضع لا أكرهها. قال أصحابنا: ليست على قولين بل فيه تفصيل: إن أفرط في التمطيط فجاوز الحدّ فهو الذي كرهه، وإن لم يجاوز فهو الذي لم يكرهه. وقال قاضي القضاة (الماوردى)[2] في كتابه (الحاوي): القراءة بالألحان الموضوعة إن أخرجت لفظ القرآن عن صيغته بإدخال حركات فيه، أو إخراج حركات منه، أو قصر ممدود، أو مد مقصور، أو تمطيط يخل به بعض اللفظ، ويلتبس المعنى فهو حرام يفسّق به القارئ و يأثم به المستمع لأنه عدل به عن نهجه القويم إلى الاعوجاج والله تعالى يقول: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ (الزمر: ٢٨). قال وإن لم يخرجه اللحن عن لفظه وقراءته على ترتيله كان مباحاً لأنه زاد بألحانه في تحسينه. هذا كلام ـ أقضى القضاة ـ وهذا القسم الأول من القراءة بالألحان المحرمة معصية ابتلى بها بعض العوام الجهلة، والطغام الغشمة الذين يقرأون على الجنائز وفي بعض المحافل، وهذه بدعة محرمة ظاهرة يأثم كل مستمع لها كما قال ـ أقضى القضاة الماوردى ـ ويأثم كل قادر على إزالتها، أو على النهي عنها إذا لم يفعل ذلك، وقد بذلت فيها بعض قدرتي، وأرجو من فضل الله الكريم أن يوفق لإزالتها من هو أهل لذلك وأن يجعله في عافية ». انتهى كلام النووي[3].

حكم صلاة من لا يحسن قراءة الفاتحة: قد ذكرنا فيما مضى حكم من عَجَزَ عن

---

(١) فتح الباري (٨٦/١٩).

(٢) هو علي بن محمد بن حبيب القاضي أبو الحسن الماوردي البصري الشافعي، كان ثقة إماماً من وجوه الفقهاء الشافعية ولي القضاء وله المصنفات القيمة مثل : النكت في التفسير، والأحكام السلطانية، وأدب الدنيا والدين وغيرها. توفي سنة (٤٥٠هـ). وفيات الأعيان (٢٨٢/٣١) رقم : (٤٢٨)، شذرات الذهب (٢٨٦/٣)، طبقات المفسرين للداودي (٤٢٣/١) رقم : (٣٦٨).

(٣) التبيان (ص٨٨-٩٠) وانظر تفسير القرطبي (١٦/١-١٧) وفضائل القرآن لابن كثير في آخر كتاب التفسير (٣٧/٤)، ولطائف الإشارات (٢١٥/١-٢١٨).

قراءة الفاتحة وما يجزئه عنها من محفوظه من القرآن، أو معلومه من الذكر. ونذكر هنا حكم من فرَّط في قراءتها عامداً أو ناسياً فقد نقل النووي عن جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: أن الفاتحة متعيّنة لا تصح صلاة القادر عليها إلا بها ما خلا أبا حنيفة فيرى أنها لا تتعيّن، ولكن تستحب، وفي رواية عنه تجب ولا تشترط، ولو قرأ غيرها من القرآن أجزأه[1]. بل قد نقل عن أهل العلم أنها متعينة في كل ركعة كما ذكر القرطبي بعد عرض تلك الأقوال قال: « الصحيح من هذه الأقوال قول الشافعي وأحمد ومالك في القول الآخر وأن الفاتحة متعينة في كل ركعة لكل أحد على العموم لقوله صلى الله عليه وسلم: (لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) وقوله: (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ـ ثلاثاً)[2].

وبناء على ذلك فإن الإخلال بشيء من آيات الفاتحة يعدّ إخلالاً بالصلاة. قال الجويني[3]: « اعلم أن كل حرف من حروف فاتحة الكتاب تجرى مجرى ركن من أركان الصلاة فمن ترك منها حرفاً عامداً وركع ولم يعد لذلك الحرف على ما ينبغي بطلت صلاته، وإن عاد له كما ينبغي وأتى به قبل أن يركع لم تبطل صلاته، وكيفية العود إلى ذلك الحرف أن تنظر من أي كلمة تركها فإن كانت من الكلمة الأخيرة ولم تتطاول المدّة ولم يشتغل بقراءة سورة أخرى عاد إلى تلك الكلمة الأخيرة فأعادها على كمال حروفها، وإن كان ترك ذلك الحرف من قوله «نستعين» أو من قوله «اهدنا» أو غيرها من الكلمات المتخلّلة للسورة ـ أي في ثناياها ـ عاد إلى تلك الكلمة فقرأها وقرأ ما بعدها حتى يختم السورة لأنه إذا قال: «وإياك نستعين» وترك التاء أو شبهها بالدال ثم قرأ ما بعدها لم تحسب له قراءة ما بعده كما لا يحسب له سجوده إذا ترك ركوعه فليعد إلى قوله: «نستعين» وليقرأ السورة إلى آخرها فإن الترتيب في قراءة الفاتحة

---

(١) انظر المجموع (٣/ ١٩٨)، وأحكام القرآن للجصاص (١/ ٢٠)، وبداية المجتهد (١/ ١٥٤–١٥٦).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١١٩)، وانظر تخريج الحديثين فيما تقدم.

(٣) هو عبدالله بن يوسف بن عبدالله أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين كان إماما في التفسير عالماً بالفقه والأصول والنحو والأدب، درّس وأفتى ومن تصانيفه: التذكرة في الفقه، والفروق، وشرح رسالة الشافعي مات بنيسابور (٤٣٨هـ) طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٧٣)، وفيات الأعيان (٣/ ٤٧) رقم: (٣٣٢)، طبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٥٣) رقم (٢٤٦).

واجب» [1]. وقال الشافعي: « وإن ترك من أم القرآن حرفاً واحداً ناسياً أو ساهياً لم يُعتدّ بتلك الركعة لأن من ترك منها حرفاً لا يقال له قرأ أم القرآن على الكمال» [2].

كما يجب عليه أن يقرأها مرتبة متوالية كما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعموم الأدلة فإن من أخلّ بالترتيب عمداً بطلت قراءته ولم تبطل صلاته، ولزمه الاستئناف من أولها، وإن كان ساهياً بنى على المرتّب منها إلا أن يطول الفصل فيجب عليه استئناف القراءة [3]. وقال في المغنى: « يلزمه أن يأتي بقراءة الفاتحة مرتبة مشدّدة غير ملحون فيها لحناً يحيل المعنى. فإن ترك ترتيبها أو شدّةً منها، أو لحناً يحيل المعنى مثل أن يكسر كاف «إياك» أو يضم تاء «أنعمت» أو يفتح ألف الوصل في «اهدنا» لم يعتدّ بقراءته إلا أن يكون عاجزاً عن غير هذا» [4].

حكم الصلاة خلف من لا يحسن قراءة الفاتحة: والمراد بالذي لا يحسنها عند أهل العلم: الأميّ ومن في حكمه كالأخرس والألثغ ونحوه. ولما اختلف حدّهم للأمّي في هذه القضية حرص كل منهم أن يضبط مفهومه له وقصده به ثم يسوق حكمه في المسألة بناء على ذلك، وسأورد مختصرات من كلامهم فيها خلاصة آرائهم.

قال النووي في المجموع: « قال أصحابنا: الأميّ: ما لا يحسن الفاتحة بكمالها سواء كان لا يحفظها أو يحفظها كلها إلا حرفاً، أو يخفف مشدداً لرخاوة في لسانه أو غير ذلك، وسواء كان ذلك لخرس أو غيره فهذا الأمي. والأرتّ والألثغ إن كان تمكن من التعلم فصلاته في نفسه باطله فلا يجوز الاقتداء به بلا خلاف.

وإن لم يتمكن بأن كان لسانه لا يطاوعه أو كان الوقت ضيّقاً ولم يتمكن قبل ذلك فصلاته في نفسه صحيحة.

فإن اقتدى به من هو في مثل حاله صحّ اقتداؤه بالاتفاق لأنه مثله فصلاته صحيحة. وإن اقتدى به قارئ لا يحفظ الفاتحة كلها أو يحفظ منها شيئاً لا يحفظه الأميّ ففيه قولان

---

(١) التبصرة (ص٣١٤).

(٢) كتاب الأم (١٠٧/١).

(٣) انظر كتاب الأم (١٠٧/١)، والمجموع (٢١٨/٣).

(٤) المغني لابن قدامة (٤٨٢/١).

منصوصان، وثالث مخرّج، أصحّهما: وهو الجديد: لا يصحّ الاقتداء به. والقديم: إن كانت صلاة جهرية لم تصح وإن كانت سرية صحّت»[1]. ثم قال في تفريعٍ على ذلك: «إذا صلى القارئ خلف أميّ بطلت صلاة المأموم وصحت صلاة الإمام، وكذا المأمومون الأميون كما قدمناه، هذا مذهبنا ومذهب أحمد. وقال أبو حنيفة ومالك: تبطل صلاة الإمام والمأموم والقارئ والأميّ لأنه أمكنه الصلاة خلف قاري فبطلت صلاته لترك قراءة قدر عليها»[2].

وقال الشافعي في الأم: «إذا أمّ الأمّي أو من لا يحسن أُمّ القرآن وإن أحسن غيرها من القرآن ولم يحسن أُمّ القرآن لم يُجْزِ الذي يحسن أمّ القرآن صلاته معه. وإن أَمَّ من لا يحسن أن يقرأ أجزأت من يحسن يقرأ صلاته معه[3]». وقال ابن الهمام الحنفي[4]: «والأميّ عندنا من لا يحسن القراءة، وعند الشافعي من لا يحسن الفاتحة ـ ثم قال ـ: لا يجوز اقتداء القارئ بالأمي»[5]. وقال ابن قدامة[6]: «الأمي من لا يحسن الفاتحة أو بعضها أو يخلّ بحرف منها، وإن كان يحسن غيرها، فلا يجوز لمن يحسنها أن يأتمّ به، ويصح لمثله أن يأتمّ به. ولذلك خصّ الخرقي[7] القارئ بالإعادة فيما إذا أمّ أميّاً وقارئاً[8]».

---

(١) المجموع (٤/ ١١٦).

(٢) المجموع (٤/ ١١٧).

(٣) الأمّ (١/ ١٦٨).

(٤) هو: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي الإسكندري الشهير بابن الهمام، من أئمة الحنفية فقيه ومفسرّ ومحدّث ونظار وأصولي، له مصنفات معتبرة كفتح القدير في الفقه والتحرير في الأصول والمسايرة في العقائد المنجية في الآخرة وغيرها. توفي بالقاهرة سنة (٨٦١هـ). شذرات الذهب (٧/ ٢٩٨)، البدر الطالع (٢/ ٢٩٤).

(٥) شرح فتح القدير (١/ ٣٦٦-٣٦٧).

(٦) هو: موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، أحد الأئمة الأعلام وكان ثقة حجة صاحب التصانيف الكثيرة وأشهرها: المغنى والكافي في الفقه وروضة الناظر في الأصول توفى سنة (٦٢٠هـ) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٣) رقم: (٢٧٢)، فوات الوفيات (١/ ٤٣٣)، شذرات الذهب (٥/ ٨٨).

(٧) هو: عمر بن الحسين بن عبدالله أبو القاسم الخرقي، أحد أئمة المذهب الحنبلي، له مصنفات كثيرة ولكنها احترقت فلم يبق منها إلا «المختصر في الفقه» الذي شرحه ابن قدامه في المغني. كانت إقامته ببغداد ثم خرج منها إلى دمشق وبها توفي سنة (٣٣٤هـ). طبقات الحنابلة (٢/ ١٠٤) رقم: (٦٠٨)، وفيات الأعيان (٣/ ٤٤١) رقم: (٤٩٢)، شذرات الذهب (٢/ ٣٣٦).

(٨) المغني (٢/ ١٩٥).

ويلحق بالأمي في مسألة « الاقتداء» من يلحن في الفاتحة سواء كان ذلك بزيادة حرف أو نقصه أو تكراره وأدّى شيء من ذلك إلى إحالة المعنى أو فساده فإن ذلك مبطل لقراءته وصلاته وصلاة من خلفه، إلا أن يتدارك ذلك بإصلاح أو إعادة في حينه دون انقطاع على نحو ما فصّلناه ونقلناه في المسألة التي سبقت هذه. قال في التبصرة: « فإن كان ذلك الإمام يلحن في شيء من الفاتحة ويغير حرفاً عن أصله ولا يقضى كمال حقها على ما أوجزنا بيانه في باب الفاتحة فصلاة القارئ باطلة خلفه، وإن كان قد صلى خلفه صلوات ولم يعلم خلل قراءته ثم علم من بعد فعليه قضاء تلك الصلوات كلها» [(١)].

وإذاً فإن المعوّل عليه في كل ذلك هو سلامة المعنى في قراءة الإمام كما قال ابن الهمام: «العبرة في عدم الفساد عدم تغيّر المعنى » [(٢)]. وأمّا من أمَّ وكان عجْزه قَسرياً ولحنه كرهاً كالأرتّ والألثغ فإن صلاته هو صحيحة دون من خلفه إلا إذا كان مثله أو شبهه [(٣)]. والله أعلم.

* * *

(١) التبصرة (ص٤٦٣-٤٦٤).

(٢) شرح فتح القدير (٣٢٣/١).

(٣) انظر المغني (١٩٧/٢).

الخاتمـة

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم رسل الله.

لو يعالج موضوع الفاتحة واللحن فيها على قدر خطره لما كان ما قدّمت لك مقنعاً وكافياً للوفاء بحقه، ولكنّي اجتهدت في تقديره على سوانح وقتك تقديراً، فعسى ألا تستكثره من فضول، ولا تستقلّه من خلل، والله يهبني وإياك والمستهدفين به من خيره وهديه، وإليك بعض نتائجه.

١. العناية بالفاتحة من العناية بالصلاة، فمن أهملها فقد فرّط في صلاته.

٢. اللحن يقتضي الإنكار على فاعله، فإذا كان اللاحن إماماً كان الإنكار أكبر، وإذا كان لحنه في الفاتحة كان ذلك عليه أشدّ نكيراً.

٣. أغلب اللاحنين يظنون أنهم محسنون. ولا يدركون أخطاءهم بأنفسهم حتى يُبصّروا بها، فمن حقهم المسارعة إلى نصحهم.

٤. على المأموم أن يتحرّى الصواب في قراءة إمامه، فإن من اللحن ما يوجب إعادة الصلاة.

٥. لا ضير في أن يتعهّد المتقن قراءته على أسماع المجوّدين وأهل العلم بين الحين والآخر.

٦. لا ريب أن لكلٍ من الناس لهجته المخالفة لشيء من قواعد الفصحى، ولكن ليحذر أن تؤثر في قراءته حين يقرأ القرآن الكريم.

٧. المبالغة في تحسين الصوت، والتغنّي بالقرآن قد تُخرج القارئ عن اعتداله، وتُفقد التجويد ميزانه، فليكن الإنسان في ذلك مقتصداً.

٨. من اللحون ما يكون حدوثه قسرياً لا دخل للمرء فيه، ولكنها مسألة مرعية في الإمامة، معتبرة عند النظر في أهليتها.

٩. ما أحوج كثير من الأئمة اليوم إلى معرفة ومراجعة « فقه الإمامة ».

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

المصادر والمراجع

١. **الإتقان في علوم القرآن.**

الجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١) هـ. تقديم وتعليق: مصطفى ديب البغا. الطبعة الأولى ـ ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. دار ابن كثير. دمشق. بيروت.

٢. **أحكام القرآن.** تأليف: أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ). تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. الطبعة الثانية. الناشر: دار المصحف: شركة مكتبة ومطبعة: عبدالرحمن بن محمد ـ القاهرة.

٣. **أحكام قراءة القرآن الكريم.** تأليف: الشيخ: محمود خليل الحصري (ت١٤٠١هـ / ١٩٨٠م) الطبعة الأولى ـ ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م. مكتبة السنة بالقاهرة. الدار السلفية لنشر العلم.

٤. **أخلاق حملة القرآن.** تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠هـ). حققه وعلق عليه: الدكتور: عبد العزيز بن عبدالفتاح القارئ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م. الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة. مطبعة المدني ـ القاهرة.

٥. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب.** للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت٤٦٣هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي. ملتزم الطبع والنشر: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ـ الفجالة ـ مصر. الاستيعاب في أسماء الأصحاب. لأبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي(ت٤٦٣هـ). بهامش الإصابة في تمييز الصحابة. الناشر دار الكتاب العربي، بيروت.

٦. **أسد الغابة في معرفة الصحابة.** لعز الدين بن الأثير أبى الحسن على بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ). تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم البنا، محمد أحمد عاشور، محمود عبدالوهاب فايد. دار الشعب ـ مصر.

٧. **الإصابة في تمييز الصحابة.** لأبى الفضل أحمد بن على محمد بن محمد بن على بن أحمد العسقلاني المصري الشافعي الحافظ المعروف " بابن حجر " (ت٨٥٢هـ). حقق أصوله وضبط أعلامه ووضع فهارسه: على محمد البجاوي. دار نهضة مصر للطبع والنشر. الفجالة ـ القاهرة. الإصابة في تمييز الصحابة. لشيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الكناني العسقلاني الشافعي المعروف "بابن حجر" (ت٨٥٢هـ). وعلى هامشه: الاستيعاب لابن عبد البر. الناشر: دار الكتاب العربي. بيروت.

٨. **الأعلام. قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين.**

تأليف: خير الدين الزر كلى (ت١٣٩٦هـ). الطبعة الخامسة ١٩٨٠. دار العلم للملايين. بيروت.

٩. **الإفصاح في فقه اللغة.** تأليف: عبدالفتاح الصعيدي، وحسين يوسف موسى. الطبعة الأولى: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة. ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م.

١٠. **الأم.** لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ). أشرف على طبعه وباشر تصحيحه: محمد زهري النجار. الطبعة الثانية ١٣٩٣/١٩٧٣م. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت ـ لبنان.

١١. **بداية المجتهد ونهاية المقتصد.** للإمام القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي الشهير "بابن رشد الحفيد" (ت ٥٩٥هـ). راجع أصوله وعلق عليه: الأستاذ عبد الحليم محمد عبد الحليم. دار التوفيق النموذجية للطباعة. الطبعة الثانية، ١٤٠٣/١٩٨٣م. الإسلامية. مصر.

١٢. **البداية والنهاية.** لأبى الفدا الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ). الناشر: مكتبة المعارف. بيروت. الطبعة الرابعة، ١٩٨٢م.

١٣. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع.** للقاضي العلامة: محمد بن على الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). ويليه الملحق التابع للبدر الطالع لمحمد بن يحيى بن زبارة اليمنى. الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ بمطبعة السعادة. القاهرة. ناشره: معروف بن عبد الله باسندوة.

١٤. **البرهان في تجويد القرآن. ورسالة في فضائل القرآن.** تأليف: محمد الصادق قمحاوي. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. عالم الكتب، بيروت.

١٥. **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز.** تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ). تحقيق: الأستاذ محمد علي النجار. مطابع شركة الإعلانات الشرقية. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٣٨٣هـ.

١٦. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.** للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٧. **البيان في عدّ آي القرآن.** تأليف: أبي عمرو الداني الأندلسي (ت ٤٤٤هـ). تحقيق: الدكتور: غانم قدّوري الحمد. الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ/١٩٩٤م. منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق ـ الكويت.

١٨. **التبصرة في ترتيب أبواب للتمييز بين الاحتياط والوسوسة.** تأليف: أبي محمد عبدالله بن يوسف بن عبدالله الجويني (ت ٤٣٨هـ). تحقيق ودراسة: محمد بن عبدالعزيز بن عبدالله السديس. الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ/١٩٩٣م. مؤسسة قرطبة ـ طباعة. نشر. توزيع ـ مطبعة المدني ـ القاهرة.

١٩. **التبيان في آداب حملة القرآن.** تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ) حققه وخرّج أحاديثه: عبدالقادر الأرناؤوط. الطبعة: الأولى. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. مكتبة دار البيان. دمشق.

٢٠. **تجويد سورة الفاتحة ـ دراسة تطبيقية.** للدكتور: محمد بن فوزان العمر. الطبعة الثانية. دار الحضارة للنشر والتوزيع. الرياض.

٢١. **تجويد الفاتحة وعشر سور من خواتيم القرآن.** حسني شيخ عثمان. الطبعة الأولى ـ ١٤١٨هـ/١٩٩٧م دار المنارة للنشر والتوزيع - جدة.

٢٢. **التحرير والتنوير.** للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور. الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م.
٢٣. **تذكرة أولى الألباب باللحون التجويدية التي تقع في سورة أم القرآن.** تأليف: محمد بن سليم. الطبعة الأولى ـ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م. مكتبة الرشد ـ ناشرون ـ الرياض.
٢٤. **تذكرة الحفاظ.** للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي (ت٧٤٨هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع عباس أحمد الباز. مكة المكرمة.
٢٥. **تفسير القرآن العظيم.** للحافظ عماد الدين أبي الفدا إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ). المكتبة التجارية الكبرى. بمصر.
٢٦. **التمهيد في علم التجويد.** تأليف: محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ). تحقيق: الدكتور: علي بن حسين البواب. الطبعة: الأولى: ١٤٠٥هـ/١٩٨٥هـ. مكتبة المعارف ـ الرياض.
٢٧. **تهذيب التهذيب.** لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بمحروسة حيدر أباد الدكن. الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦هـ.
٢٨. **الجامع لأحكام القرآن.** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ). صححه: أحمد عبد العليم البردوني، أبو إسحاق إبراهيم أطفيش. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر. الطبعة الثالثة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
٢٩. **جمال القراء وكمال الإقراء.** تأليف: علم الدين بن محمد السخاوي. (ت ٦٤٣هـ). تحقيق: الدكتور: علي بن حسين البواب. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م. مكتبة التراث ـ مكة المكرمة ـ مطبعة المدني ـ القاهرة.
٣٠. **حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار.** لمحمد أمين الشهير "بابن عابدين" (ت١٢٥٢هـ). ويليه تكملة ابن عابدين لنجل المؤلف. الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. محمد محمود الحلبي وشركاه. خلفاء.
٣١. **الحجة في القراءات السبع.** تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه. (ت ٣٧٠هـ). تحقيق وشرح: الدكتور: عبدالعال سالم مكرم. الطبعة: الخامسة ـ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م. مؤسسة الرسالة.
٣٢. **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة.** للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى عام ١٩٦٧م / ١٣٨٧هـ. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٣٣. **خلاصة الأثر في أعيان الحادي عشر.** تأليف: محمد أمين بن فضل الله المُحبّي (ت ١١١١هـ). دار صادر ـ بيروت.

٣٤. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.** تأليف: شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). حققه وقدم له ووضع فهارسه: محمد سيد جاد الحق. مطبعة المدني. مصر. دار الكتب الحديثة.

٣٥. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب.** لبرهان الدين إبراهيم بن علي الشهير "بابن فرحون المالكي" (ت٧٩٩هـ). تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمدي أبو النور. مطبعة المدينة. دار التراث للطبع والنشر. القاهرة.

٣٦. **الذيل على طبقات الحنابلة.** لابن رجب زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (ت٥٩٧هـ). وقف على طبعه وصححه: محمد حامد الفقي. مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م.

٣٧. **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة.** تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ). تحقيق: الدكتور: أحمد بن حسن فرحات. الطبعة الرابعة: ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. دار عمّار ـ عمان ـ الأردن.

٣٨. **سنن ابن ماجه.** للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت٢٧٥هـ). حقق نصوصه ورقم كتبه، وأبوابه، وأحاديثه، وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٩. **سنن أبي داود.** للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت٢٧٥هـ). ومعه كتاب معالم السنن للخطابي (ت٣٨٨هـ) وهو شرح عليه مع تخريج أحاديثه وترقيمها. إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد. دار الحديث. طباعة. نشر. توزيع. حمص. سورية. الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

٤٠. **سنن الترمذي وهي (الجامع الصحيح).** لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٩٧هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوه عوض. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

٤١. **سنن النسائي (المجتبى).** تأليف: الحافظ أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ). ومعه زهر الربى على المجتبى للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ). مع تعليقات مقتبسة من حاشية السندي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.

٤٢. **سير أعلام النبلاء.** للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ). حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

٤٣. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب.** لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ). منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت.

٤٤. **شرح الخرشي على سيدي الخليل.** تأليف: أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن علي الخرشي (ت ١١٠١هـ). وبهامشه حاشية الشيخ: علي العدوي. دار الكتاب الإسلامي لإحياء ونشر التراث الإسلامي. القاهرة.

٤٥. **شرح فتح القدير.** للإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن "الهمام الحنفي" (ت ٨٦١هـ). شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٤٦. **صحيح البخاري.** للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ). ضبطه ورقمه وذكر تكرار مواضعه وشرح ألفاظه وجمله وخرج أحاديثه في صحيح مسلم ووضع فهارسه الدكتور: مصطفى ديب البغا. الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ /١٩٨١م. نشر وتوزيع: دار القلم. دمشق.بيروت. دار الإمام البخاري. دمشق.حلبوني.

٤٧. **صحيح مسلم.** للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ). وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات عن أئمة اللغة خادم الكتاب والسنة: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي.بيروت.

٤٨. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.** لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢ هـ). مكتبة القدسي. القاهرة سنة ١٣٥٤هـ.

٤٩. **الطبقات السنية في تراجم الحنفية.** لتقي الدين بن عبدالقادر التميمي الداري الغزي الحنفي (ت ١٠٠٥هـ). تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ـ ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٥٠. **طبقات الشافعية الكبرى.** لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ). تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ومحمود محمد الطناحي. الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. مصر.

٥١. **طبقات الفقهاء الحنابلة.** تأليف: القاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى البغدادي الحنبلي (ت٥٢٦هـ). تحقيق: د. علي محمد عمر. الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م. الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة.

٥٢. **طبقات المفسرين.** للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت٩٤٥هـ). تحقيق: علي محمد عمر... بمركز تحقيق التراث بدرا الكتب. مطبعة الاستقلال الكبرى. الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م. الناشر: مكتبة وهبة. القاهرة.

٥٣. **غاية النهاية في طبقات القراء.** تأليف: شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ). عني بنشره: ج. برجستراسر. الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٥٤. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري.** لشيخ الإسلام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ). راجعه وقدم له وضبط أحاديثه وعلق عليه الأساتذة: طه عبد

الرؤوف سعد، مصطفى محمد الهواري، السيد محمد عبد المعطي. طبعة جديدة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، شركة الطباعة الفنية المتحدة. مكتبة الكليات الأزهرية. الأزهر. مصر.

٥٥. **فضائل القرآن.** تأليف: أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ). اعتنى به وراجعه: عدنان العلي. الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت.

٥٦. **فضائل القرآن.** للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ). في آخر كتابه: تفسير القرآن العظيم. المكتبة التجارية الكبرى ـ بمصر.

٥٧. **الفقه الإسلامي وأدلته.** تأليف: الدكتور: وهبة الزحيلي. دار الفكر ـ دمشق.

٥٨. **فقه اللغة وأسرار العربية.** تأليف: الإمام أبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت ٤٣٠هـ). الطبعة الأولى. المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر سنة ١٣١٧هـ.

٥٩. **الفوائد البهية في تراجم الحنفية.** لأبي الحسنات محمد عبدالحيّ بن محمد اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ). وبهامشه التعليقات السنية. دار المعرفة ـ بيروت.

٦٠. **فوات الوفيات والذيل عليها.** لفخر الدين محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (ت ٧٦٤هـ). تحقيق: الدكتور إحسان عباس. دار صادر. بيروت، ١٩٧٤م.

٦١. **قواعد التجويد والإلقاء الصوتي.** تأليف: الشيخ جلال الحنفي البغدادي. ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م. الجمهورية العراقية ـ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. مطابع دار الحرية ـ بغداد.

٦٢. **قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود.** تأليف: الدكتور: عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ. الطبعة: الخامسة ـ ١٤١٠هـ. مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٦٣. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.** لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ). تحقيق وتعليق: محمد مرسي عامر. مراجعة الطبع: الدكتور: شعبان محمد إسماعيل. الطبعة الثانية. ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م. الناشر: دار المصحف: شركة مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد. الصنادقية بالأزهر. القاهرة.

٦٤. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.** تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الجلبي المعروف "بحاجي خليفة" (ت ١٠٦٧هـ). دار الفكر، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦٥. **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ). تحقيق: الدكتور: محيي الدين رمضان. الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م. مؤسسة الرسالة. بيروت.

٦٦. **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة.** لنجم الدين بن بدر الدين الغزي (ت١٠٦١هـ). حققه وضبط نصه: جبرائيل سليمان جبور. الناشر: محمد أمين دمج وشركاه، بيروت. لبنان.

٦٧. **لسان العرب.** لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الإفريقي جمال الدين ابن منظور (ت٧١١هـ). تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي. الناشر: دار المعارف. القاهرة. طبعة جديدة.

٦٨. **لطائف الإشارات لفنون القراءات.** تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ). تحقيق وتعليق: الشيخ: عامر السيد عثمان، الدكتور: عبدالصبور شاهين. ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م - القاهرة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٦٩. **المبدع في شرح المقنع.** لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح المؤرخ الحنبلي (ت ٨٨٤هـ). المكتب الإسلامي. دمشق، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

٧٠. **المبسوط.** تأليف: أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ). الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

٧١. **مجاز القرآن.** صنعه: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢٠٩هـ). عارضه بأصوله وعلق عليه: د. محمد فؤاد سزكين. الناشر: مكتبة الخانجي. بمصر.

٧٢. **المجموع شرح المهذب للشيرازي.** تأليف: أبي بكر محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). حققه وعلق عليه وأكمله بعد نقصانه: محمد نجيب المطيعي. ط: ١٤٢٣هـ /٢٠٠٣م. دار عالم الكتب - للطباعة والنشر والتوزيع - الرياض.

٧٣. **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز.** تأليف: شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف "بأبي شامة المقدسي" (ت ٦٦٥هـ). حققه: طيّار آلتى قولاج. دار صادر - بيروت - ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٧٤. **المستدرك على الصحيحين.** للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري (ت ٤٠٥هـ). وبذيله التلخيص للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد التركماني الذهبي (ت ٧٤٨هـ). الناشر: دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.

٧٥. **مسند الإمام أحمد.** للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ). وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلي بن حسام الدين الشهير "بالمتقى". الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ/١٩٧٨م. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. بيروت.

٧٦. **معالم السنن.** للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت٣٨٨هـ). وهو شرح سنن الإمام أبي داود (ت ٢٧٥هـ). الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، بيروت. لبنان. منشورات المكتبة العلمية.

٧٧. **معجم الأدباء المعروف بـ "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب".** لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ).الطبعة الأخيرة. دار المأمون.

٧٨. **المعجم الأدبي.** تأليف: جبور عبدالنور. الطبعة: الثانية - ١٩٨٤م. دار العلم للملايين. بيروت - لبنان.

٧٩. **معجم المؤلفين ـ تراجم مصنفي الكتب العربية.** تأليف: عمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت ـ لبنان.

٨٠. **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة.** جمعه ورتّبه: يوسف إلياس سركيس. مطبعة سركيس بمصر ـ ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م. عالم الكتب. دار صادر.

٨١. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.** للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي (ت٧٤٨هـ). حققه وفهرس له وضبط أعلامه وعلق عليه: محمد سيد جاد الحق. الطبعة الأولى. مطبعة دار التأليف. دار الكتب الحديثة. القاهرة.

٨٢. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.** تأليف: شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ). حققه وقيد نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس. الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٨٣. **المغني.** لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ). على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبدالله بن أحمد الخرقي. من مطبوعات رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. المملكة العربية السعودية. مكتبة الرياض الحديثة. الرياض. ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٨٤. **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج.** للشيخ: محمد بن أحمد الشربيني الخطيب (ت ٩٧٧هـ). ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م. ملتزم الطبع والنشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٨٥. **النشر في القراءات العشر.** تأليف: الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير "بابن الجزري" (ت ٨٣٣هـ). أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل: علي محمد الضبّاع. دار الكتاب العربي ـ لبنان.

٨٦. **النهاية في غريب الحديث والأثر.** للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ). تحقيق: محمود محمد الطناحي، طاهر أحمد الزاوي. دار الفكر. الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٨٧. **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول.** لأبي عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي (ت٣٢٠هـ). ويليه مرقاة الوصول حواشي نوادر الأصول. دار صادر. بيروت.

٨٨. **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ﷺ.** تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). حققه الأستاذان: طه عبدالرؤوف سعد. مصطفى محمد الهواري. طبعة جديدة ـ ١٣٩٨هـ/١٩٨٧م. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة.

٨٩. **الوافي بالوفيات.** لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ). باعتناء: محمد يوسف نجم. دار النشر: فرانز شتايز بفيسبادن. الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٩٠. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**،لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١ هـ).تحقيق: د. إحسان عباس.دار صادر. بيروت.

المصادر الإلكترونية:

١. موسوعة ويكبيديا الإلكترونية.

٢. إسلام ويب.

٣. سفراء القرآن.

* * *